مركز بحوث للدراسات

Bhooth Centre for Studies

2015

.١

بحث دراسة فلسفية لخارطة الطريق للحفاظ على مكتسبات الثورة

مركز بحوث للدراسات

5/24/2015

الفهرس

الأهداف ٥
١ - المقدمة..... ٥
٢ - مراحل خارطة الطريق ٥
المراحل ٦
المرحلة الأولى: التعرف على الآزمات و المسلمات التي يمكن أن تعترضنا: ٦
١ – الأزمات:..... ٦
٢ - أزمة الحكم؟:..... ٧
٣ - أزمة النخبة السياسية! ٨
٤- الطبقة الوسطى:..... ٩
٥ - أزمة النفاق..... ٩
٦ - أزمة المعارضة الإسلامية ١٠
٧ - إشكالية الدولة..... ١٠
٨ - أزمة النموذج المعرفي السياسي العربي: ١١
٩ - إشكاليات التحول الديمقراطي ١٣
١٠ - التيه الأمني العربي:..... ١٣
٢ - المسلمات:..... ١٤
المخاطر:..... ١٥
٢ - المرحلة الثانية: المرحلة الإنتقالية:..... ١٦
١ - شعارنا للمرحلة القادمة:..... ١٦
٢ – التمييز بين الثورة والحكم:..... ١٦
٣ – التمييز بين الأمن القومي وأمن النظام:..... ١٧
٤ - العدالة الإنتقالية:..... ١٨
٥ - تحصين الثورة..... ١٩
٦ - تحصين الوعي بالثورة..... ١٩
٧ - سن تشريعات خاصة بالجيش:..... ٢٠
٨ - رقابة برلمانية على كل المؤسسات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي..... ٢٠
٩ - التوفيق بين الأمن والحرية؟..... ٢١
١٠ - اقتراح نموذج سياسي للحكم: ٢٢
١١ - ابتكار ديمقراطية ٢٤
١٢ - كيف نتعامل مع الديمقراطية؟..... ٢٥
١٣ – وضع منظومة للحرية:..... ٢٧
١٤ - توافقا وطنيا على مشروع وطني لا صفقة حزبية لتقاسم السلطة:..... ٢٨
١٤ - علاجات الجهاز الأمني..... ٣١

١٥ - بين الديمقراطية والسقوط الخلاقي، لابد من تحديد هوية الدولة: ٣٢
٣ - المرحلة الثالثة تقوم على: ٣٥
١ - توطين الديموقراطية وجعلها نظلما يلبي طموحات الشعب: ٣٥
٢ - الأحزاب السياسية الناشئة: ٣٥
توصيات للأحزاب السياسية الناشئة ٣٦
٣ - الطلاب وثقافة المواطنة: ٣٦
منهج الدراسة: ٣٧
٤- استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي ٣٨
٥- الاستثمار في التنشئة السياسية لغرس قيم الثقافة الديمقراطية ٣٩
٦- تعزيز المشاركة السياسية ٣٩
٧- تكريس "مأسسة السلطة" ٤٠
٨- دمقرطة المجتمع ٤١
٤ - المرحلة الرابعة بناء الدولة القوية ٤١
١ - بين الثورة والفوضى ٤١
٢ - رجال الحاكم ٤٢
٣ - تغيير واقع المؤسسة التعليمية ٤٣
٤ - الجيش ودوره في حماية المؤسسات: ٤٣
٥ - السيطرة المدنية في النظام الديمقراطي ٤٤
٦ - المخابرات والتشريع الأمني من أجل أصلاح قطاع الأمن والدفاع ٤٥
٧ - الدور الاقتصادي للدولة: ٤٦
-ملكية المرافق والموارد الطبيعية العامة ٤٧
-تنظيم الأسواق والرقابة عليها ٤٧
-تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية ٤٨
المخاطر: ٤٨
-عودة دور صندوق النقد الدولي ٤٩
٨ – العمل على تحقيق الأمن القومي العربي: ٤٩
٥ - التوصيات: ٥٠
٦ - الديمقراطية التوافقية: ٥٠
٧ - الخوف من الديكتاتورية الديمقراطية: ٥١
٨ - الخوف من الديكتاتوريات اللينة: ٥١
٩ - الخوف من رجوع الديكتاتورية المتوحشة: ٥١
١٠ - الحذر من الديمقراطية الموجهة (كما في روسيا): ٥١
٦ - النتائج ٥٤
٧ – المراجع ٥٧

الأهداف

التعرف على الأزمات و المسلمات التي يمكن أن تعترضنا.

التعرف على المراحل الرئيسية في تنفيذ الخارطة.

التعرف على المخاطر التي يمكن أن تعترضنا.

التعرف على ألويات العمل بالنسبة لليوم التالي.

التعرف على السياسات الرئيسية لتنفيذ خارطة الطريق.

تقديم رسالة مبسطة للعاملين و الدارسين و المنفذين لخارطة الطريق.

١ - المقدمة

إن الفلسفة الأساسية لخارطة الطريق هي أن المستقبل أهم من الماضي، بمعنى أن الهدف ليس معالجة كل حالة انتهاك حدثت في الماضي وإنما ضمان عدم تكرار انتهاكات الماضي في المستقبل، بجانب إعادة الثقة في السياسة وفي مؤسسات الدولة الأخرى وعلى رأسها القضاء والشرطة والجيش، بالإضافة إلى إعلاء مبدأ "**سيادة القانون**"..

(يؤكد (كوك) أن الفارق الرئيسي بين النظام الديمقراطي والاستبدادي (السلطوي)، هو أن الأول يعلي مبدأ "**سيادة القانون**".. بينما يرفع الثاني شعار (**السيادة.. بالقانون**) والفارق أن سيادة القانون تعني وجود قوانين معلنة معمول بها. وتشريعات محددة. ومؤسسات واضحة المعالم لانفاذها وصونها. بينما السيادة بالقانون تعني تلك الحالة التي يتحول فيها القانون إلى أداة للسلطة وليس وسيلة لتحقيق العدالة). [1]

هذه الدراسة تناقش قضايا أثرت على بعض الدول بعد نجاح ثوراتها، وذلك لاستخراج خارطة طريق مستقبلية تفيدنا في الحفاظ على مكتسبات الثورة، كما تقدم هذه الدراسة بعض الحلول العملية لتطبيق الديمقراطية والتحذير من المخاطر التي يمكن أن تعترضنا.

٢ - مراحل خارطة الطريق

قبل البدء بمراحل خارطة الطريق لابد أن نبين تأثير ما نفعله على السياسة الخارجية:

هناك خمسة عوامل رئيسية تؤثر في قرارات القادة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية في كل بلد، حسب ما بينه البروفسور البريطاني الراحل والخبير في شؤون الشرق الأوسط فرد هاليدي.

- **أولها**: الأمن القومي للدولة وما ينضوي تحته من أمن غذائي ومائي واقتصادي، فالمتطلبات الاقتصادية للدولة تحدد بشكل كبير طبيعة سياستها الخارجية، وهذا ما يفسر السياسة الخارجية الأميركية تجاه المناطق الغنية بالنفط، فالسيطرة على النفط ومنابعه يعزز الأمن القومي الأميركي ويكرس الهيمنة الأميركية على العالم.

- **ثانيا**: المصالح البيروقراطية لمكونات الدولة، فالدولة تحتوي على مؤسسات مدنية وعسكرية، عامة وخاصة، ولكل منها مصالحه الخاصة والمتعارضة أحيانا تدفع باتجاه تحقيقها من خلال عوامل ضغط تمارسها على الحاكم.

- **ثالثا**: الرأي العام في البلد، وأهمية الرأي العام في السياسة الخارجية تتمدد وتنحسر تبعا لبنية النظام الحاكم وطبيعته وشرعيته الشعبية. وإذا كان الحاكم لا يعبأ ولا يهتم كثيرا برأي الشعب إلا أنه في النهاية لا يستطيع أن يتجاوز حدودا يرسمها الرأي العام، وهذا هو السبب الرئيسي للتدليس على الشعوب وإخفاء الحقائق والتظاهر بما هو غير الواقع بل عكس الواقع تماما في بعض الأحيان. لذلك، كان لا بد من السيطرة على الإعلام وتجييشه حسب المصالح لا حسب الحقائق. وهنا، يخطر على البال مباشرة كيف عملت الإدارة الأميركية في عهد جورج بوش الابن بجهد منقطع النظير على تسويق رواية أسلحة الدمار الشامل من أجل تبرير احتلال العراق، أمام الرأي العام.

- **رابعا**: قدرة الدولة وقوتها، كل الدول تسبح في فلك العلاقات الدولية، وسلوك كل منها مع هذا الفلك ومع بعضها البعض مرتبط بقوة وقدرة كل منها، سواء أكانت قوة عسكرية أم اقتصادية أم طبيعية مثل الثروات والقوة البشرية والموقع الجغرافي. وبالتالي، فمقومات السياسة الخارجية لفرنسا مثلا تختلف عما هي عليه بالنسبة لبلجيكا، وكذلك الفرق بين كندا وروسيا، وأيضا بين أستراليا والولايات المتحدة، وأخيرا بين تونس ومصر.

- **خامسا**: المبادئ والقيم والأعراف التي تتبناها الدولة أو كلاهما الدولة والشعب، فالآيديولوجيا قسمت العالم إلى قسمين خلال الحرب الباردة وتركزت التفاعلات الدولية في جلها حول الآيديوليوجيا، حتى استطاع الحلف الغربي هزيمة الحلف الشرقي وتفكيكه وغزوه آيديولوجيا وهذا يمثل أكبر أنواع الهزيمة.

ويبقى عامل آخر يتعلق بالدول النامية والعربية خصوصا وهو التأثيرات الخارجية على هذه الدول من قبل الدول الكبرى التي تمتلك مفاتيح المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية. فالولايات المتحدة الأميركية مثلا تمسك بناصية السياسة الخارجية لكافة الدول العربية، وهذا ما يفسر عجز هذه الدول فرادى أو مجتمعة تحت مظلة الجامعة العربية عن إيجاد حل لأي أزمة عربية، ابتداء من احتلال القدس، مرورا باحتلال بيروت ثم غزو الكويت، وانتهاء بالأزمة الإنسانية الكبرى للشعب السوري.

المراحل

المرحلة الأولى: التعرف على الأزمات و المسلمات التي يمكن أن تعترضنا:

بداية لابد من التعرف على الأزمات والمسلمات التي يمكن أن تعترضنا:

١ – الأزمات:

١ - أزمة الربيع العربي

الثورة منذ عهد تعريف سقراط وأرسطو في اليونان القديمة هي إحلال نظام جديد بواسطة الجماهير لنظام قديم يعتقد من يثور عليه أنه مستبد وظالم وفاسد.

ويتحدث «مونتسكيو» من كبار فلاسفة ومنظري السياسة الفرنسيين أن الثورة لا تتحقق إلا وفق استكمال ثلاثة شروط:

١ . إسقاط النظام القديم ومؤسساته.

٢ . عمل عقد جديد ينظم علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال وثيقة هي الدستور.

٣ . الشعب مصدر السلطات الثلاث وهي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضرورة الفصل الكامل بينها.

دون هذه المبادئ أو محاولة العبث بها، فإن الثورة أو الفعل الثوري يصبح معرضا للإجهاض أو الفشل أو يمكن الانقلاب عليه.

إلا أن الشرط الأساسي لنجاح هذا المشروع الثوري يكمن بالدرجة الأولى في الوعي السياسي والثقافي للشعب الذي يخرج إلى الشارع رافعا شعار الثورة.

ثورة بلا شعب واع بالأهداف، ومحلل عميق لطبيعة الواقع الذي تتصدى له، هي مشروع ثورة مضادة لنفسها!

المخاطر: ترويع النظام القديم من أجل تخويف المواطن ومنعه من ممارسة حرية التعبير وتهديد أسلوب الحياة المعتدلة التي كان يحياها على مر عقود من الزمن؟

دور النظام القديم في ظهور النزعات القبلية والمناطقية.

كيف نفهم فشل تيار الإسلام السياسي في طمأنة الأطياف السياسية المصرية في البرلمان وفشلهم في تقديم أداء مقنع في أول تجربة برلمان يتم اختياره بإرادة شعبية حرة؟

تشخيص الداء هو أول خطوة في اختيار الدواء وتقديم العلاج الصحيح لما يواجه حركة الشارع العربي الذي أراد التقدم إلى الأمام فوجد نفسه يتراجع بقوة نحو الخلف. [2]

٢ - أزمة الحكم؟:

أزمة الحكم تعني عدم قدرة السلطة التنفيذية في البلاد على إدارة شؤون الدولة من خلال إطار مؤسسي يحقق الحرية والأمن والعدالة. هذا الفشل النسبي أو الكلي في إدارة شؤون البلاد والعباد، هو الخطر الأكبر الذي يهدد استقرار المنطقة برمتها.

أزمة الحكم هذه الأيام تتفاقم في ظل 4 عوامل رئيسة:

١ - سيطرة الإعلام المفتوح بكل وسائله على إدارة عقول ونفوس الرأي العام، بحيث يصبح الصراع كله على الهواء مباشرة.

٢ - أزمة اقتصادية ومالية عالمية تلقي بظلالها على المنطقة وعلى الاقتصادات المحلية. يصاحب ذلك ارتفاع تكلفة السلع الأساسية من مواد غذائية وحبوب ومواد طاقة.

٣ - ارتفاع سقف التوقعات والأحلام لدى الرأي العام في كل المجتمعات.

٤ - ضعف المشروع المدني للدولة مقابل المشروع الديني، والذي يؤدي إلى تكتل العلمانين و العسكريين ضد التيار الإسلامي.

وأزمة الحكم لا يمكن إصلاحها بالتصريحات ولا بالعبارات الفضفاضة أو الوعود الخيالية.

أزمة الحكم يبدأ إيجاد الحل السليم لها أولا بالاعتراف بوجود أزمة بالفعل.

أزمة الحكم تبدأ بأزمة عدم الاعتراف بوجود أزمة!

نسمع الحكام يتحدثون عن مؤامرات المعارضة أو الأصابع الخفية للقوى الدولية التي تسعى للتآمر على الثورة!

هذا الوهم الذي يعتمد على إلصاق الأخطاء على الغير تسبب في انهيار إمبراطوريات كبرى على مر التاريخ.

تنتهي الأنظمة وتسقط نهائيا حينما تصاب بحالة من الجمود والرفض للاعتراف بالأخطاء، وتستعذب إلقاء اللوم كله على الغير. (٣)

فتح الملفات على مصراعيها والاعتراف بأن هناك مشكلة كبرى.

٣ - أزمة النخبة السياسية!

إن النخبة السياسية في العالم العربي تعاني من أزمة كبرى في مواقعها السياسية، فهي غير قادرة على المشاركة بفعالية في السلطة، وغير قادرة على تقديم حلول عملية حينما تصبح في موقع المعارضة.

هل تشارك بشكل إيجابي مع مؤسسات الحكم في بناء الدولة العصرية ؟ أم سوف تنضم إلى صفوف المعارضة الشرعية وتحاول صياغة نظام جديد من خلال موقع المختلف مع النظام الحالي؟

إذا كانت الإجابة هي نعم بالنسبة للمشاركة في السلطة:

فالمطلوب الشفافية في الحكم، الابتعاد عن الفساد والإفساد، رفض المحسوبية، عدم المجاملة في إصدار القرارات، اتباع الأساليب العلمية في صناعة القرار، قبول النقد والملاحظات.

أما إذا كان موقف أهل النخبة المشاركة في الحياة السياسية من خلال موقع المعارضة فإنه يتعين أن تكون المشاركة مسؤولة وتقوم على المعارضة الوطنية المرتبطة بضمير الوطن، وليس كأداة لامتدادات خارجية بهدف جني مكاسب خاصة، وأن تكون المعارضة قائمة على إظهار الاختلاف الموضوعي وليس السعي إلى التعطيل المعوق لأي تقدم لمجرد أنه يأتي من قوى مخالفة.

المخاطر: «الحل الثالث»: إن بعض قوى النخبة السياسية ربما تختار «الحل الثالث» الذي لا يضعها في الحكم أو يضعها في المعارضة على حد سواء بل يضعها في موقع المشاهد السلبي!

موقع المشاهد السلبي يعني الامتناع عن المشاركة في الحياة السياسية وعدم الانضمام لأي حزب أو جماعة سياسية أو جمعية خيرية أو منظمة عمل مدني تطوعي.

موقع المشاهد السلبي هو الذي صنع لنا ظاهرة «المستبد» وظاهرة «المعترض دائما»، وما بين المعاناة من حاكم مستبد أو معارض عدمي أحمق، فإن عجلة الحياة السياسية في عالمنا العربي ما زالت تعاني من وجود حلم التغيير دون وجود هؤلاء الذين يملكون القدرة على تحقيقه! (٤)

٤- الطبقة الوسطى:

أهمية الطبقة الوسطى في أي نظام أو مجتمع أنها الطبقة «القاطرة» للتنمية، والعنصر الأساسي في تحقيق الرضا عن النظام أو الدافع إلى الثورة.

الطبقة الوسطى هي الطبقة الأكثر تعلما، والأكثر من ناحية الحركة الاجتماعية والتواصل مع الشارع. وكلما زادت الطبقة الوسطى زادت مطالبها، ولكن أيضا زاد معدل الأمان الاجتماعي. تآكل الطبقة الوسطى خطر، ونموها القوي - أيضا – خطر، بمفهوم تماسك وبقاء السلطة.

إن معدل التغييرات في سلوكيات واتجاهات هذه الطبقة سريع ومطرد ومتطرف، ينتقل من أقصى اتجاه إلى الاتجاه الآخر! وفي معظم الثورات فإن شريحة الطبقة الوسطى تكون هي الأكثر حركية في قيادة ودعم النظام الثوري الجديد.

في كثير من الحالات العربية تأتي الثورة في بدايتها معبرة عن الطبقات الشعبية بشعارات ترفعها الطبقة الوسطى المدنية، ثم ينتهي الأمر بهذه الثورة إلى أربع احتمالات:

١) أن تتحول إلى انقلاب عسكري.

٢) تكون داعمة لقوى دينية.

٣) أن تأتي بنظام شبيه أو أسوأ من الذي تمت الثورة ضده.

٤) أن تتحول من حالة «الاستقرار المفروض» بواسطة الاستبداد إلى حالة «الفوضى المخيفة» الناتجة عن سياسة الدولة المنهارة الرخوة!

إن أهم ما يجب أن يستلفت نظر صانع القرار هو التركز العددي للطبقة الوسطى في المدن الرئيسية وفي الأطراف المهمشة، ويجب أيضا بعد الحصر الرقمي التحليل الكمي والكيفي لمستوى المعيشة والتعليم والثقافة وحجم ومستوى الرعاية الصحية.

والأكثر إثارة في محاولة فهم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى في العالم العربي أنها ليست مسيسة بالشكل التقليدي المتعارف عليه وهو ممارسة العمل السياسي عبر نشاط حزبي منظم، لكنها تعمل «بالقطعة» في المناسبات السياسية القائمة على الهبات الموسمية! (٥)

٥ - أزمة النفاق

من أهم العلوم الشعبية ذات الخصوصية الشديدة في عالمنا العربي «علم النفاق»! إنه علم له مدارسه ومصطلحاته وأساتذته وعلماؤه وأحزابه وصحفه وقنواته التلفزيونية!

كيف يمكن لك أن تمتدح من يستحق الذم؟ وكيف يمكن لك أن تضفي من عظيم الصفات على من لا يستحق؟ وكيف تضفي قيم الشجاعة على الجبناء؟ والبطولة على الأنذال؟ والكرم على

البخلاء؟ والعلم على الجهلاء؟ والحكمة على الحمقى؟ والذكاء الفذ على الأغبياء؟ والخير على الأشرار؟

وصناعة النفاق هي من الصناعات الثقيلة ذات العمالة الكثيفة؛ فهي تحتاج إلى رجال ومستشارين وعلماء ومنظرين وجماهير حاشدة تخرج في الميادين والشوارع كي تمتدح الطاغية المستبد الفاسد!

وصناعة النفاق أيضا تحتاج إلى مفردات وشعارات تدغدغ مشاعر ملايين البسطاء والسذج من أصحاب النوايا الحسنة من الضحايا.

وهذا النفاق هو الذي حول مصطلح هزيمة ١٩٦٧ إلى اسم «نكسة» بينما ما حدث كان هزيمة الهزائم! [٦]

وهذا النفاق يسمي المدافعين عن حريتهم في سوريا «المخربين».

لم يعد ممكنا أن يشرق علينا فجر عصر جديد ونحن لم نتحرر من أكاذيب وأوهام وثقافة ومفردات عصور النفاق. علينا، قبل أي شيء وكل شيء، أن نسمي الأشياء بمسمياتها!

٦ - أزمة المعارضة الإسلامية

استبشر البعض خيرا بصعود تيارات عصرية ومتطورة للإسلام السياسي. المؤلم أن الخلافات بين القوى السياسية العلمانية و القوى الإسلامية، تنذر بانشقاقات كبرى.

(اتهم الباجي قائد السبسي زعيم حركة نداء تونس الغنوشي بالبعد عن الاعتدال، وقال: «إنني أعتذر للرأي العام عن تقييمي السابق بأن حركة النهضة تمثل الإسلام المعتدل». ورد السبسي حول اتهام الغنوشي له بأنه يحاول «شيطنة حركة النهضة»، قائلا: «إن الشيطان يعرف الشيطان»!) [٧]

إن حركات إسلامية تواجه الآن مرحلة الانتقال من «الرهان عليها» إلى «الخوف منها»، وتواجه تغييرا نوعيا في مواقف الأطراف المحلية والإقليمية، بل والدولية، التي كانت ترى - في بدء الثورات - أن مساهمتها في الحياة السياسية فيها «ضمان عظيم لشيوع أفكار الاعتدال».

نحن (أمام حقيقة أساسية، وهي أن القدرة على لعب دور المعارضة بقوة وببراعة لا تعني أن صاحب هذا الدور قادر على لعبه بنفس القوة والبراعة، إذا ما انتقل من حالة المعارضة الدائمة إلى مقاعد الحكم فجائيا من دون ترتيب مسبق) [٧].

٧ - إشكالية الدولة

إن دولنا في الواقع العملي ليست دولا بالمعنى الحقيقي بقدر ما هي حكومات وإدارات. تقوم بتسيير شؤون جماعات بشرية وتحقيق مصالح شرائح وطبقات اجتماعية أو قوى عشائرية عائلية.

إن واقع الدولة القطرية العربية عبر تاريخها هو تمثيل حي لمفهوم "الدولة الرخوة" الذي قدمه في ستينات القرن الماضي الاقتصادي عالم الاجتماع السويدي جينار ميردال، وقام الباحث المصري جلال أمين في كتابه "مصر والمصريون في عهد مبارك" (دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٩) بمطابقته على واقع مصر في مرحلة حكم مبارك. [٨]

فالدولة الرخوة هي التي تصدر القوانين ولا تطبقها، الكبار فيها تحميهم أموالهم والسلطة هي التي تغطي على ممارساتهم غير القانونية، ويعم الفساد وتنتشر الرشاوى بين الصغار والكبار على حد سواء بحيث يتحول الفساد إلى نمط حياة. إن هذه الدولة الرخوة إنما تقوم على الربط بين التخاذل في الاقتصاد والتخاذل في السياسة، وبين التراخي في السياسة الخارجية والتراخي في السياسة الداخلية. [٨]

المطلوب اليوم الانتقال بالواقع العربي من مأزق "الدولة الرخوة" و "الدولة البوليسية" لا إلى تناقضات وغموض "الدولة العميقة" ولا إلى فوضى "الصومالة" أو "الأفغنة" بل إلى آفاق "الدولة القادرة"، وهذا يعتمد إلى حد كبير على الانتقال بالتفكير السياسي العربي من نمط التفكير الأيديولوجي إلى نمط التفكير الجيوسياسي وقيام النخبة الفكرية القادرة على التنظير والتأسيس لهذا الخيار. (٨)

٨ - أزمة النموذج المعرفي السياسي العربي:

دخلنا عقب الثورة في حالة من الجمود الفكري، لتمسكنا بنماذج إدراكية عقلية مبسطة للواقع، تعجز عن فهم التغيير، أو الاستفادة من التجارب، فضلا عن استشراف المستقبل، فتؤدي تلك الحالة إلى فقدان القدرة على التحديث المطلوب لمواجهة التحديات والأزمات. [٣٣]

إذا كان القفص الحديدي للدولة (المتكون من: بيرقراطية، وجيش، وشرطة)، وهيمنة المجال التداولي السياسي على مناحي الحياة، يفرضان ممارسات نمطية تعجز عن معالجة إشكالات الواقع، فإن معاناة الدولة في العالم العربي ستستمر لتدخل في أطوار من التحلل الوظيفي، فهي إما تحللت كما في العراق وسوريا، وإما تتحلل كما في ليبيا واليمن، أو ستتحلل كما في مصر وتونس والجزائر [٣٣]

لا غرو أن التحرك ضمن النموذج المعرفي يفرض علينا رؤية الدولة (بوصفها جيشا وأمنا وبيرقراطية) وجعلها غاية في حد ذاتها، ويجعل المجال الفكري لا يتطرق إلى أسئلة عن أهداف الدولة أو وظيفتها، بل يدور الفكر في حلقة مفرغة من خيارات ثلاثة: أولها حكم استبدادي بقوة الجيش والأمن، والثاني توافقي بين مكونات سياسية، وثالث يسعى إلى فرض نموذج تاريخي بحد السيف، فأضحت نظرتنا إلى الشريعة والمجتمع محكومة بمحدد واحد ألا وهو أيدولوجية الدولة، وغابت الشريعة في وقت نحن في أمس الحاجة إليها، وما ينبثق عنها من تصورات أو أخلاق بشأن المجتمع والحكم. [٣٣]

إن هاجس الحفاظ على الدولة في شكلها التقليدي (بيرقراطية، جيش، أمن) جعل القيادات تفني نفسها في الدولة، وفي سبيل ذلك تراجعت علاقتهم بالمجتمع، وربما كان هناك انفصال كامل أو شبه عن المجتمع في أوقات الأزمات والصراعات المسلحة. (٣٣)

يمكننا استنتاج أن النموذج المعرفي يعزز من المركزية، فالمركزية ليست فكرة تقتصر على النظام السياسي، بل هي سمة لفكرة الدولة تقوم عليها جملة من الممارسات تهدف إلى التحكم

والسيطرة في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي جعل النظر إلى الشريعة محصورا في الإطار القانوني للدولة، وفي الوقت نفسه، تضرب فيه منظومتها الأخلاقية والتشريعية عرض الحائط، فالشريعة في الفكر السياسي الحديث بعيدة جدا عن جوهرها. (٣٣)

كما أن محاولات تطبيق الشريعة وتنزيلها على الواقع بفهم قاصر للتاريخ -كما جرى في العراق وأفغانستان (طالبان والدولة الإسلامية)- جعل ذلك التطبيق يحاكي نموذج الدولة القومية الحديثة القائم على إخضاع المجتمعات وقهرها، دون أي تأمل في الشريعة.. كل ذلك لا يقود إلى الإجابة عن أسئلة الحرية وعلاقة الأخلاق بالسياسة والموقف من العلوم التطبيقية والعلاقات المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية. (٣٣)

وإذا ما نظرنا إلى جل الخطابات نجدها مشحونة بالدولة أو السلطة! ويغيب عن الخطاب المجتمع وما يواجه جماعاته وأفراده من مخاطر حقيقية. أما الفعل السياسي فلا تسأل عنه، ذلك أن فساد التصورات الناتجة من ذلك النموذج المعرفي أدت إلى عقم الخطاب وقلة العمل المثمر، ولن تغني حجية القول إن السعي إلى الدولة العلمانية هو عمل للمجتمع، فتلك إما أكذوبة من أجل السلطة وإما طوباوية لا علاقة للواقع بها. (٣٣)

يعمل النموذج المعرفي على تعزيز أفكار السيطرة، والتحكم في كل المجالات العلمية والتعليمية والثقافية، الأمر الذي يجعل من القيادات السياسية أسيرة لثقافة القوي التي تبرر الخضوع للغرب، وتضحي بالمجاهدين أو المقاومين للانقلابات، أو تصادر حرية الناس في الاختيار، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى دولة الإخضاع والقهر أو المحافظة عليها إن وجدت.

لقد جاءت الدولة الحديثة العلمانية من سياق تاريخي طويل في أوروبا، أنتج ما يعرف بالدولة القومية الحديثة، ثم انتقلت عبر سياق آخر إلى العالم العربي بثلاثية (البيرقراطية، والجيش، والأمن) لتخدم مصالح الغرب في المنطقة، وتحافظ على طبقة اجتماعية نخر الفساد عظامها وتحكمت الأخيرة بالسلطات الثلاث، والإعلام من وراء ستار. (٣٣)

تضخيم النموذج المعرفي للدولة ومجالها السياسي أعطى للإعلام دورا كبيرا في ترسيخ القناعات بذلك النموذج، وإذا اعتقدنا بأن السباق اليوم على الإعلام وتسويق الأفكار أو الشخصيات سيقدم أي جديد، أو سيساعد في بناء نموذج جديد يقدم تصورات صحيحة لفهم الواقع أو تغييره، فإن الوهم نتيجة طبيعية لإهمال المعلومات والحقائق التي لا تذكرها الفضائيات، فالإعلام يقوم بالأساس على فكرة نقل الآراء وأخذ الانطباعات عنها، والرأي يبنى على الظن لا العلم، ومعلوم أن القول بغير علم هوى يحذر المولى عز وجل منه أيما تحذير.

لقد حان الوقت للتجدد وتحرير العقل بالتخلص من سلطان النموذج المعرفي السياسي التقليدي لأفكار الدولة، والفهم التاريخي الخاص للحكم الإسلامي، فثقافة الهيمنة أو الإخضاع والقهر وأدواتهما في السيطرة والتحكم لن يحدثا تغييرا إيجابيا يحقق مقاصد الشريعة، ولا يمكن أن يقدما حلا لإشكالات الواقع. (٣٣)

٩ - إشكاليات التحول الديمقراطي

بعض المعطيات المجتمعية والتاريخية:

أولا، تفيد التجارب التاريخية بأن عمليات الانتقال الديمقراطي تكون أسهل في البلدان التي تشهد نوعا من التجانس على مستوى تركيبتها المجتمعية من حيث اللغة والدين والأصول الإثنية والجهوية.

المعطى الثاني في عملية التحول الديمقراطي والمتعلق بمستويي الأمة والدولة.

والمقصود بالأمة هنا هو ذلك الوعي الجماعي بالهوية الوطنية وتميزها عن الأمم الأخرى وهي تختلف بذلك عن الهويات الكبرى مثل القومية العربية، وتكون الدولة في هذه الحالة هي تجسيد قانوني ومؤسساتي للأمة، فكلما كان الوعي الجماعي عميقا كانت الدولة قوية وسهل الانتقال الديمقراطي.

وتوفر لنا الحالة اليمنية أحسن مثال على دور عدم التجانس الجهوي والعشائري والديني في إضعاف الأمة والدولة مما جعل السلطات تقبل بالحل الفدرالي.

هذا الانسداد نفسه نشاهده في ليبيا بسبب التباينات الجهوية والعشائرية التي جعلت من قضية الديمقراطية قضية ثانوية أمام "البناء الدولتي".

في سوريا كذلك، نرى أن الاختلاف الطائفي والتلاعب به من طرف قوى أجنبية أسهم في انحراف مسار الثورة التي كانت قد انطلقت سلمية في درعا لتصبح اليوم شبه حرب أهلية أخذ فيها البعد الطائفي حيزا كبيرا. قد نضيف إلى هذه الأمثلة حالة العراق التي ضاع فيها "البناء الدولتي" في غياهب التجاذب الطائفي والعرقي. [٩]

١٠ - التيه الأمني العربي:

هناك تيه أمني في الساحة العربية الآن، فمثلا كيف يتحدث حاكم عربي عن الأمن القومي العربي والاحتلالات المتنوعة تجثم على صدر الأمة العربية؟ دول عدة تحتل أراضي عربية ولا نجد من يتحدث عن هذه الاحتلالات أو يتحداها، كما أن أميركا تهيمن على أغلب البلدان العربية وتتدخل بصورة سافرة في الشؤون الداخلية لأغلب الدول العربية وتستبيح حرماتها وتنهب أموالها، دون رقيب أو حسيب.

كيف يتحقق الأمن القومي العربي بينما توجد قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية؟ وكيف يتحقق هذا الأمن وعدة دول عربية تعيش تحت المظلة الأمنية الأميركية؟ وكيف يتحقق هذا الأمن بينما لا تستطيع عدة دول عربية دفع رواتب موظفيها آخر الشهر إلا إذا حصلت على مساعدات مالية غربية؟ (٣٤)

من لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ولا يستطيع توفير السلاح لنفسه، ولا يستطيع توفير لقمة الخبز لشعبه، لا يستطيع الحديث عن أمن قومي خاص به. لابد لحكام العرب التوقف عن صناعة

الأوهام لدى جماهير الأمة العربية. وإذا أرادوا بالأمة خيرا فإن عليهم وضع الحقائق أمام شعوبهم كما هي بدون تزيين وبدون عنجهيات عربية تقليدية سئمها المواطن العربي.

وحتى نتخلص من هذا التيه، أرى أن الأمن القومي العربي هو تحرر المواطن العربي من أجهزة الأمن العربية التي تلاحقه، ومن الإرهاب الذي يقض مضاجعه، ومن الهيمنة الغربية التي تفقده شخصيته، ومن العوز والفقر والجهل وغياب الوعي، ومن الذين يحتلون أرضه، ومن الذين يبددون ثرواته. لا أمن للعرب بدون مواطن حر عزيز كريم محترم مشارك في صناعة القرار. (٣٤)

٢ - المسلمات:

- أن الديمقراطية الصحيحة التي تحتاجها دولنا بعد الثورة ليست وصفات جاهزة يمكن استيرادها ولا جرعات علاجية تتناولها القوى السياسية والجماهير المؤيدة لها، فهي ما زالت بجميع مكوناتها في طورالمـ" ،ضغة"، وأمامها أطوار عديدة حتى تولد سليمة وتستقيم على عودها، وتنضج بالممارسة المستقرة والخبرات المتراكمة والتطوير المستمر.

- أن الثورات في بلادنا انطلقت شعبية وبدون قيادة سياسية، وأحدثت فراغا كبيرا ومفاجئا في الدولة، وقد فشلت القوى السياسية المنتمية للثورة في وضع خارطة طريق انتقالية وطنية نزيهة لإحداث التغيير الذي تنشده الثورة.

- أن الثورة قامت على السلطتين التنفيذية والتشريعية فقط، فيما بقيت السلطة الثالثة (القضائية) بمنأى عنها رغم أنها ركن أصيل من أركان النظام السابق.

- أن التغيير في بلادنا بحاجة إلى فترتين انتقاليتين مستقرتين، الأولى بحاجة إلى مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات لبناء النظام السياسي الديمقراطي الجديد وتشكيل مؤسسات الدولة، بمشاركة جميع القوى والتيارات الوطنية المنتمية للثورة، والثانية تحتاج إلى ثلاث دورات انتخابية مستقرة على الأقل تنشغل فيها الحكومات الديمقراطية المتعاقبة بدرجة أساسية بالعمل على ترسيخ تطبيق النظام الديمقراطي الجديد، ومعالجة الآثار الفادحة لنظام ما قبل الثورة، وضمان عدم النكوص والارتداد عن النظام الجديد.

- لو نظرنا إلى الثورات في الدول العربية لوجدنا أن الذي سقط هو رأس النظام فقط، أما جسد النظام متمثلا في الدولة بكافة مجالاتها وتخصصاتها فما زال قائما كما هو بأنظمته وثقافته ونفوذه وامتيازاته، وبقياداته وكوادره وأتباعه الذين يدينون له بالولاء ولم يستسلموا للتغيير الذي أحدثته الثورة ويعملون بكل كد للانتقام واستعادة النظام من جديد، لأنه مصدر سلطتهم ونفوذهم وامتيازاتهم وراعي مصالحهم، ولم يكن ممكنا بحال من الأحوال تحقيق تقدم ملموس في إصلاح جسد النظام قبل فترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- لو نظرنا إلى الثورات في الدول العربية لوجدنا أن أصحاب المصالح المتضررين من الثورة من أركان النظام السابق ظلوا بعد الثورة يتمتعون بحرية كاملة، ولديهم من الإمكانيات والنفوذ

والعلاقات ما يساعدهم على الحركة والتشكل والتأثير، وهم ناقمون على الثورة بشدة ويناصبونها العداء، وظلوا يعملون على إفشالها ليل نهاردون كلل أو ملل، ودون رادع من دستور أو قانون.

- إن الآثار الفادحة التي خلفهتا الأنظمة السابقة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري على وجه الخصوص لا يمكن معالجتها في مدة تقل عن عشر سنوات من الاستقرار، وبمشاركة فاعلة ومتزامنة من ثلاث جهات رئيسية هي: التعليم والإعلام والقانون، بالإضافة إلى إدراجها في سلم أولويات برامج الحكومات التنفيذية التالية لما بعد المرحلة الانتقالية.

- إن الإخوان المسلمين هم الوحيدون الذين كان يشار إليهم بأصابع الاتهام بمسؤوليتهم عن الثورة قبل نجاحها، والوحيدون الذين كانت توجه إليهم التهديدات على ألسنة مسؤولي النظام قبل سقوطه، وبأنهم لن ينجوا بفعلتهم هذه من العقاب هذه المرة وستتم محاسبتهم بلا رحمة بعد السيطرة على الاضطرابات التي تطورت إلى ثورة نجحت فقط في إسقاط رأس النظام. (١٠)

- أفضت إزاحة الإسلام السياسي عن المشهد إلى عودة أنظمة الاستبداد في السياقات التي شهدت انتقالا ديمقراطيا وبعناوين أشد سوءا مثل السيسي وحفتر والحوثي، وظهور داعش في السياقات التي انزلقت فيها الثورة إلى حرب أهلية. وبدت قوة داعش متناسبة مع تعاظم الدمار(٣١)

المخاطر:

- وجود محاكم دستورية عليا تابعة للنظام القديم، تعمل على تمييع الثورة وأهدافها.

- تمييع الثورة عن طريق تشتيت القوى الثورية، مما يسمح للقوى المضادة للثورة للانخراط في الحياة السياسية والعمل على إنتاج الأزمات المتلاحقة لإسقاط الرئيس والانتقام من الإخوان باعتبارهم السبب الأساسي لنجاح الثورة.

- الدخول في العملية الديمقراطية (الثورية) قبل تثبيت دعائمها وتعميق ثقافتها بتوافق وطني شامل، وهي خطيئة تتحمل مسؤوليتها جميع القوى الوطنية، مما يؤدى إلى خلط كبير في الممارسة بين احترام نتيجة الصندوق والعمل بمقتضاها من جهة، ومراعاة ظروف المرحلة وضرورة تمثيل جميع القوى من جهة أخرى.

- عدم التأخر في معالجة الإنسداد السياسي إن ظهر. وذلك عن طريق طرح حلول عملية لحل الأزمة.

- الحذر من الإعلام الذي يروج ل (أخونة الدولة وشيطنة الإخوان).

- اللجوء لأساليب غير ديمقراطية لتنفيذ إجراءات ديمقراطية، فالتظاهر السلمي والحشد الشعبي السلمي آلية من آليات التعبير عن الرأي تكفلها الأنظمة الديمقراطية، لكنها تبقى آلية للتعبير عن الرأي، ولا يصح أن ينبني عليها قرار يهدم النظام الديمقراطي بأكمله، فرأي الشعب يتم التعرف عليه ديمقراطيا من خلال آليات الاقتراع.

- انحياز الجيش للفريق المعارض للرئيس المنتخب.

- الانقلاب على الشرعية، سواء أكان انقلابا سياسيا أم عسكريا كاملا أم جزئيا يعتبر أم الخطايا كلها لأنه ينسف النظام الديمقراطي من جذوره ويعيد إنتاج الاستبداد، لذلك لا بد أن تكون الحلول لكافة الأزمات السياسية مهما بلغت حلولا ديمقراطية تنطلق من الدستور والقانون، ولا يجوز الخروج عن ذلك مهما كانت الذرائع والأسباب.

- الانفلات الإعلامي الرسمي والخاص الذي يخرج عن مهنيته ويتخلى عن وظائفه في الإخبار والتثقيف والتوعية والتنمية وغيرها.. إلى وظائف التحريض والتشويه والتفتيت والاستقطاب، ويتحول إلى منابر سياسية تقتات على الكذب وترويج الإشاعات وتضليل الرأي العام ودق طبول الحرب والفتنة وبث سموم الكراهية، دون رادع من قانون أو ميثاق.

٢ - المرحلة الثانية: المرحلة الإنتقالية:

١ - شعارنا للمرحلة القادمة:

الديمقراطية أولا.. والباقي تفاصيل.

الذين يقولون التنمية أو معدلات النمو أولا،والذين يقولون الأمن أو الأمان أولا، والذين يقولون المساومة أو التسوية أوالسلام أولا، والذين يقولون المقاومة أو الممانعة أو التحرير أولا، والذين يقولون الإصلاح الثقافي أو الديني أولا، لكل هؤلاء نقول: الديمقراطية أولاوالباقي تفاصيل..

فقد طرأ انقلاب جذري وغيرمسبوق في الوعي العربي، وأصبحنا أمام منطلقات نود أن نعرضها هنا من باب تنبيه بعض الغافلين:

* ما عاد بالإمكان اليوم تحقيق أي نمو دائم أو تنمية مستدامة داخل أي بلد عربي، على حساب حرية المواطن وكرامته. وهذا هو درس الثورة التونسية.

* ما عاد بالإمكان قيام أي أمن أو هدنة أو سلام على حساب حرية المواطن وكرامته. وقد كان هذا درس الثورة المصرية.

* ما عاد بالإمكان ضمان الوحدة الترابية لأي بلد عربي على حساب حرية المواطن وكرامته. وهذا درس الثورة في اليمن.

* ما عاد بالإمكان دعم المقاومة أو الممانعة على حساب حرية المواطن العربي وكرامته. ولعله درس الثورة السورية.

من الآن فصاعدا، ستحتاج كل المشاريع والرهانات والمواقف والخيارات، سواء كانت تنموية أو تحررية أو وحدوية، إلى المشروعية الديمقراطية.

٢ – التمييز بين الثورة والحكم:

علينا أن نعلم أن الثورة سوف لن تنه حكم الفساد والاستبداد فقط، ولكنها سوف تعيد سورية للسوريين ممن اغتصبوها ونهبوها. ثم إنها سوف تنهي عصر فرعون وأنها سوف تطلق

الحريات في المجتمع. كما أنها سوف تنهي حكم الأقلية وأعادته إلى الجماهير، لكي تقرر من جانبها وبكامل حريتها من الأجدر بحكمها.

فإن أسباب أزمة الحكم عدة، في مقدمتها ما يلي:

التوتر التقليدي الذي يحل في أعقاب أي ثورة أسقطت نظاما وسعت إلى إقامة نظام بديل.

والتركة الثقيلة التي سوف يخلفها النظام السابق جراء تدميره للسياسة والاقتصاد فضلا عن مؤسسات الدولة والمجتمع.

والإدارة غير الناجحة من جانب الرئيس الجديد وفريقه.

والأداء المفتقر إلى النضج من جانب عناصر المعارضة.

وانقسام الجماعة الوطنية ونشوب حرب أهلية باردة بين مكوناتها.

ودور بقايا النظام السابق المتحالفة مع أركان الدولة العميقة.

والانفلات الأمني الذي له دوره الأكبر في التأثير على النشاط الاقتصادي.

والضغوط الخارجية التي سوف تمارس من خلال قنوات عدة، أبرزها الحصار الاقتصادي والحملات الإعلامية.

ونهج إدارة الدولة، الذي يمكن أن لا يحقق النجاح المرجو منه. وخاصة إذا اتسم بالبطء والتردد، أو لم يمارس بالشفافية المطلوبة، الأمر الذي سوف يحدث فجوة بين السلطة والمجتمع، و الذي يمكن أن يستثمر في تعكير الأجواء ومن ثم تعطيل المسيرة.

إن التردد في القرارات والنكوص عن الوعود سوف يفاقم أزمة الثقة، الأمر الذي له دورقوي في حدوث الاستقطاب الذي يمكن يوصل الخلاف في المجتمع إلى درجة المطالبة بعودة حكم العسكر مرة أخرى.

علينا أن نعلم بأن هناك فرق كبير بين قيادة الجماعة و بين قيادة المجتمع و الدولة، فإذا نجحنا في قيادة الجماعة سابقا ' فليس بالضرورة النجاح بقيادة المجتمع والدول. فعلينا أن لا نتورط في الإقدام على صراعات الدولة و الإنتخابات قبل أن ندرب عناصرنا على قيادة المجتمع و الدولة.

٣ – التمييز بين الأمن القومي وأمن النظام:

الأمن القومي العربي هو ما يتعلق بأمن الدولة في كل مكوناتها الشعبية والدستورية والمؤسساتية، واستقلالها اقتصاديا وأمنيا عن الدول الأخرى، بينما يعني أمن النظام الحرص على بقاء النظام السياسي واستمراره ولو على حساب المواطنين. [٣٤]

أمن النظام السياسي لا يعني بالضرورة أمن المواطن العربي على الرغم من أنه قد يتقاطع معه أحيانا قليلة في الساحة العربية، أما أمن الناس أو أمن الدولة فيعني تلقائيا أمن النظام أيضا، لأن النظام هو الذي يجب أن يسهر دائما على أمن المواطنين. (٣٤)

في الحالة العربية، شكل النظام السياسي عبر أكثر من ستين عاما أكبر تهديد لأمن المواطن العربي من خلال أجهزة أمن النظام، وكثيرا ما تم استعمال المواطن العربي المسكين لخوض حروب

الأنظمة التي انتهت بالهزائم والدمار. وقد دأبت الأنظمة العربية على تمجيد جهودها في حفظ النظام داخل حدود دولها، على الرغم من أن المواطن العربي لم يشعر أبدا بالأمن بسبب ملاحقته ومراقبته من قبل أجهزة أمن الأنظمة. [٣٤]

لذلك على الكتاب والسياسيون والمحللون أن يوضحوا ماذا يعني الأمن القومي العربي، حتى لا تختلط المفاهيم على المواطن العربي العادي الذي يعاني دائما من مآزق أمنية.

٤ - العدالة الإنتقالية:

ولإقامة نظام عدالة انتقالية ناجح يسهم بالفعل في الخروج من الأزمة السياسية، لابد أولا أن تفهم كافة الأطراف، بما في ذلك المؤسسة العسكرية والإخوان والمؤسسة القضائية، طبيعة وأهداف العدالة الانتقالية، والتي أهمها:

أولا: لا تستهدف أي منظومة للعدالة الانتقالية محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان فقط، وإنما تستهدف أيضا الوصول إلى حل سياسي شامل لصراع سياسي صار من الصعوبة حله بالآليات التقليدية. [١١]

وبالتالي فالعدالة الانتقالية تتضمن ترتيبات سياسية أكبر وتشمل ترتيبات قضائية وغير قضائية تستهدف تحقيق المصالحة السياسية، والإصلاح المؤسسي، بجانب كشف الحقيقة ونشرها، وإقامة المحاكمات الجنائية اللازمة.

ثانيا: لا تتم العدالة الانتقالية عبر قنوات العدالة التقليدية نظرا لغياب الثقة في هذه القنوات ودخول بعض القضاة كأطراف في الصراع الدائر. (١١)

ولا يعني هذا تجاوز مقتضيات العدالة -كما يخشى كثير من القضاة- وإنما تحقيق العدالة عبر قنوات قضائية خاصة قد تشمل المحاكم المحلية أو الدولية أو الاثنتين معا، وذلك لأسباب محددة وفي ضوء تجارب وخبرات دولية.

ثالثا: لا يوضع نظام العدالة الانتقالية من قبل أحد طرفي الصراع بشكل منفرد، وإنما لابد من مشاركة الأطراف الرئيسية فيه. وبدون هذه المشاركة سيشهد نظام العدالة الانتقالية مقاومة وعداء بعض الأطراف، كما حدث من الجيش في الأرجنتين عندما عرقل إجراءات العدالة هناك لسنوات. [١١]

وبعبارات مباشرة يجب ألا تنفرد الحكومة بهذا الأمر، لأن هذا الانفراد سيعمق الصراع ولن يساعد على الحل مطلقا.

رابعا: من ضمن الأهداف بعيدة المدى للعدالة الانتقالية تعزيز الثقة في مؤسستي القضاء والشرطة وغيرهما من مؤسسات الدولة بعد سنوات من تسييسها والزج بها في الصراعات السياسية، وسيتم هذا عبر إعادة هيكلة وإصلاح هذه المؤسسات وإقامتها على أسس جديدة تماما. [١١]

الأمر الذي يعود بالنفع أيضا على تعزيز النظام الديمقراطي الوليد، وإعادة ثقة الناس بالسياسة والسياسيين بعد سنوات من الصراع.

خامسا: غالبا ما يكون هناك وسطاء وضامنون دوليون أو إقليميون تثق فيهم الأطراف المتصارعة لتقديم الخبرة والدعم المادي في كثير من الحالات. [١١]

إن نظام العدالة الانتقالية المنشود يستهدف أولا كشف حقيقة ما تم خلال الفترة الماضية، ويقيم ثانيا مصالحة سياسية شاملة تضمن عدم إقصاء أي فريق ما دام ارتضى العمل السياسي السلمي ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية وحكم القانون، بجانب محاكمة مرتكبي الانتهاكات، وإصلاح مؤسسات الدولة وإعادة ثقة الناس في الدولة ومؤسساتها وفي السياسة والسياسيين.

إن العدالة الانتقالية الآن تعني: التقيد بصيغة لا غالب ولا مغلوب، أي التنازل عن فكرة المباراة الصفرية وسياسات الإقصاء واعتقاد أن الأمور ستستقر لأحد طرفي الصراع.

وهذا يتطلب تنازلات قد تبدو مؤلمة للطرفين لكن لا مفر منها على المدى الطويل، واستمرار الصراع الحالي لن يؤدي إلى اختفاء أحد الطرفين وإنما إلى استمرار سقوط الضحايا من الطرفين وعرقلة مسار بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية المنتخبة.

٥ - تحصين الثورة

الثورة المضادة حركة طبيعية عكسية تأتي جوابا ورد فعل على حركة أخرى سابقة في الزمن هدفها الحد منها أو إلغاؤها أو إخراجها عن مسارها في أسوأ الحالات. وهي تستفيد أولا من أخطاء الثورة نفسها وتتغذى من جذورها العميقة داخل الدولة.

الخطأ التاريخي للثورة التونسية وكذا المصرية أنها لم تقم مبكرا بالقضاء على الشبكات والدوائر التي تحصن بها الاستبداد عندما كان القصاص مطلب جميع الطبقات الشعبية وقبل أن يشتد عود الثورة المضادة ويتآمر الداخل والخارج على نفسها.

ثم إن الدستور الجديد لن يغير من الواقع شيئا ما لم يصحبه وعي مواز وثقافة موازية هما شرطا وجوده وضامنا استمراره وحاميا تطبيقاته كلها.

٦ - تحصين الوعي بالثورة

إن التحصين المعرفي والثقافي للثورة أطول تأثيرا وأعمق أثرا من التحصين السياسي على تلازمهما.

فالهدف الأهم لثورتنا حسب هذه القراءة هو تحصين الوعي الجمعي بالظلم أولا، ثم حماية الوعي الناتج عن الثورة نفسها ثانيا.

إن أبرز المكاسب التي تجب حمايتها في التجربة العربية هي الوعي الناجم عن هذه الثورات ونقصد به مجموع الاقتناعات والرؤى والتصورات التي نتجت عن الزلزال المفاجئ الذي ضرب المنطقة العربية ولا يزال، وهي اقتناعات لا تتأثر بانتكاسة الثورة هنا أو هناك بل تتفاعل معها وتغذيها من خلال تغيير ثوابت هذا الوعي، فحتى الانقلاب على الثورة أو تعطيل حركتها وعي ملازم لها يكشف قابليتها للارتداد ويحتم الوعي بطبيعة أعدائها.

إن ثقافة الاستبداد هي أخطر بقاياه لأن النخب المتحالفة معه قادرة على إحياء هذه الثقافة عندما تكون الرياح الإقليمية والدولية مواتية. (١٢)

٧ - سن تشريعات خاصة بالجيش:

مثلا: أن من يستقيل من الجيش لا يحق له أن يترشح إلى رئاسة الجمهورية إلا بعد خمس سنوات مثلا، يقضي السنتان الأوليتان مستمعا فقط داخل الأطر السياسية المعتمدة في الدولة كالأحزاب وغيرها.

٨ - رقابة برلمانية على كل المؤسسات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي

نسأل معا: لماذا تطبق الدول الديمقراطية رقابة برلمانية علي كل المؤسسات المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي، من جيوش، لأسلحة، لوحدات مخابرات، وأجهزة شرطة، لمراكز بحث أمني ودعم قرار دفاعي. والإجابة: لأن السيطرة المدنية مبدأ ديمقراطي راسخ، ينطلق من سيادة الشعب، ومن حق ممثليه المختارين ديمقراطيا في أن يكونوا المؤتمنين الأول علي مصالحه وأمنه، وهو رمانة الميزان في تحقيق توازن الديمقراطية. (١٣)

أهم المبادئ، التي تلخص تجارب العديد من مناطق العالم والتي تلخصها كذلك مدونة أخلاقيات الرقابة على الأمن التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبى:

أولا: الدولة هي المالك الوحيد لأدوات العنف، والمحتكر لاستخدامها، وتخضع المؤسسات التنفيذية التي توكلها الدولة هذا الاستخدام للمساءلة أمام المؤسسات الشرعية.

ثانيا: البرلمان له السيادة الكاملة، ويحمل للجهات التنفيذية المسئولية عن وضع سياسات الدفاع والأمن وتنفيذها، في إطار يضمن مراجعة أدائها ويحاسبها

ثالثا: البرلمان هو المضطلع بالدور الدستوري للموافقة علي الانفاق علي مختلف جوانب الدفاع والأمن، وله مراجعة هذا الانفاق

رابعا: للبرلمان الدور الحاسم في اعلان الحرب، وحالات الطوارئ، وهو المسئول باسم الدولة عن اسباب هذا الاعلان، وهي الحالات التي تعمل فيها القوات المسلحة بكامل جهوزيتها وكفاءتها

خامسا: مبادئ الحكم الرشيد لا تستثني مؤسسة من المؤسسات في الدولة، فسيادة القانون تسري كمبدأ علي الجميع، وبالتالي قطاع الدفاع والأمن والعاملين فيه، ولهذا يخضع هؤلاء الأفراد للمساءلة أمام المحاكم القضائية، في حال مخالفتهم للقوانين الوطنية والدولية، ومنها المخالفات المدنية والجنائية.

سادسا: والأهم أنه يستحيل تحقيق الحياد السياسي لمؤسسات الدفاع والأمن دون فرض هذه الرقابة البرلمانية والقضائية. (١٣)

لابد من عملية كفء لصنع سياسات دفاعية وأمنية تكون متوقعة من قبل الشعب، ومنفتحة على النقاش بين القوي السياسية المختلفة، دون أن يكون لهذا تأثير سلبي علي الجهاز الفني والإداري الذي يدير هذه السياسات. لابد من عملية تحقق المصالح العامة، وتحد من المخاطر التي قد تهدد

الدولة. والحقيقة أنه لا يمكن أن توجد في واقع ديمقراطي مثل هذه المؤسسة الدفاعية أو الأمنية الكفوءة الملتزمة بأهداف مجتمعها دون احترام سيادة القانون، وتعزيز الشفافية في هذه المؤسسة، والسماح بمتابعة الأداء فيها، وتشجيع بناء مجتمع مدني حولها يكون قويا ويدعم وجودها. بدون هذه الضمانات سنكون أمام مؤسسة تضع السياسات العامة على نحو متعسف، بواسطة بيروقراطية غير مسؤولة، تتحرك ضمن أطر قانونية تفتقر للعدالة، كما أنها حين تنفذ برامجها لا ضمانة على التزامها باهدافها، ولا حد على تغول أحد من العاملين فيها بسلطته، وإساءته استخدامها، ولن تستطيع أن تمنع الفساد وممارساته فيها. (١٣)

٩ - التوفيق بين الأمن والحرية؟

إن إرساء الأمن والاستقرار لا يتحقق بالسجون والقوانين المناهضة للاحتجاج، كما تظهر تجارب بلدان أخرى مثل إسبانيا ما بعد حكم فرانكو وجنوب أفريقيا ما بعد مرحلة الفصل العنصري. فضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل يتطلب سياسات شاملة للجميع وحوارا مفتوحا يجمع مختلف الأطياف التيارات. (١٤)

وسيدفع إغلاق المجال السياسي أمام الجميع باستثناء الذين يتقيدون بالتوجه الرسمي، من يتعرضون للإقصاء إلى البحث عن وسائل ومساحات بديلة للتعبير عن عدم رضاهم. (١٤)

كما ستؤدي الممارسات الإقصائية والقمعية إلى تواصل اللاستقرار السياسي، ما سيقوض بدوره ثقة المستثمرين، ويضعف الانتعاش المنتظر في السياحة التي تعد أحد القطاعات الاقتصادية الأساسية في الدول. وهذا الأمر ستكون له تداعيات في المديين القصير والبعيد. (١٤)

تؤدي هذه الممارسات أيضا إلى تعميق الشقاق بين ابناء البلد الواحد، وزيادة الاستقطاب السياسي.

والحال أن الأمن والاستقرار على المدى الطويل يتطلبان سياسات شاملة للجميع تعتبر المواطنين كافة جزءا من هذه المبادئ، وتضمن استفادة كل الفئات من مكاسب الاستقرار السياسي والتنمية.

أما على الجبهة السياسية، فهذا يعني دعم الحقوق والحريات الأساسية المكرسة في الدستور، وتنفيذ المراجعات المؤسساتية والدستورية، ووضع الأطر التشريعية الضرورية لدعم عملية إنفاذ هذه الحقوق. (١٤)

وتعني السياسات الاقتصادية الشاملة للجميع إدراج المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمشاركة في قلب السياسات الاقتصادية كافة، بما في ذلك الخطط الراهنة لتحفيز الاستثمارات ومعالجة التكاليف المتزايدة للمعونات الحكومية وإصلاح النظم الضريبية. وتشمل أيضا تأمين الحاجات المتزايدة للمواطنين الأكثر انكشافا للعوز، حتى في الوقت الذي يجري فيه النظر في المراجعات الأمثل للبنية الحالية لخطط الحماية الاجتماعية. كما تعني إعادة النظر في الأطر التشريعية التي تشجع رأسمالية المحسوبيات في مختلف قطاعات البلاد. (١٤)

لمعالجة التحديات التي تواجهها البلاد في شكل بناء، ثمة حاجة اليوم إلى ذهنية أو منهجية مغايرة تعتبر المواطنين والجمعيات التي تمثلهم شركاء أساسيين في تصميم مستقبل البلاد ووضعها على مسار سياسي واقتصادي أكثر استقرارا. فلا ينبغي أن يخير المواطنون بين الحرية وبين الاستقرار والأمن. (١٤)

لا بد من حوار وطني حول ترجمة مبادئ الدستور الأساسية إلى برامج ومؤسسات وأطر تشريعية قابلة للتطبيق، وحول أطر التعامل الممكنة مع الأولويات والتحديات الراهنة والمقبلة واستشراف الفرص الناتجة منها. ومن شأن هذا الحوار أيضا أن ينظر في المقايضات السياسية المطلوبة لمعالجة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الصعبة، وتلبية الحاجات المتزايدة للفئات السكانية الضعيفة، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المطلوبة لوضع البلاد على مسار التنمية المستدامة. (١٤)

ينبغي أن يجري هذا الحوار على صعيد وطني وضمن إطار زمني متفق عليه، وأن يشمل كل الفئات السياسية والاجتماعية البارزة في البلاد. كما يجب أن يجلس إلى طاولة الحوار ممثلون عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من ضمنها النقابات العمالية وغيرها. ويمكن لشراكة من هذا النوع أن تساعد الدولة المثقلة بالأعباء على تلبية حاجات سكانها المتزايدة، وإطلاق عملية مصالحة وطنية طويلة الأمد، ومد الجسور بين مختلف قطاعات المجتمع. وقد تساعد هذه الخطوة على استباق اضطرابات مستقبلية، كما من شأنها أن تظهر أن الدولة تؤمن بالمواطنين باعتبارهم شركاء متكافئين في مستقبل البلاد. وسيشكل هذا المسار غير المطروق حاليا كل الفرق بالنسبة إلى مستقبل الدولة والتحول السياسي في أرجاء المنطقة العربية كافة. (١٤)

١٠ - اقتراح نموذج سياسي للحكم:

يقترح الرئيس المنصف المرزوقي نظاما يمزج بين النموذجين البرلماني والرئاسي، ويضمن توازنا للسلطات بين صلاحيات الرئيس ورئيس الحكومة. ويكون فيه للرئيس صلاحية حل البرلمان، ولهذا الأخير صلاحية إحالة رئيس الجمهورية على المحكمة الدستورية إذا تورط في عمليات فساد. وألا يتمتع الرئيس بأية حصانة وأن تحدد الرئاسة بعهدتين فقط. ويتولى رئيس الجمهورية السياسة الخارجية والدفاع، فيما يتولى رئيس الحكومة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. و حتى في حال انتمائهما إلى نفس الحزب فقد لا يكونان على نفس الخط، بل ربما يقوم الواحد منهما بتحييد الآخر والعكس.

أما بشأن القانون الانتخابي، فيدعو المرزوقي إلى اعتماد الاقتراع النسبي لانتخاب البرلمان حتى تتاح الفرصة للجميع لأن يكون ممثلا في البرلمان الذي يجب أن يكون ركيزة للديمقراطية. أما الركيزة الثانية فهي المحكمة الدستورية ولها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية. وتتمثل الركيزة الثالثة للنظام في إخضاع تعيين كبار الموظفين إلى لجنة برلمانية، والاستماع للمرشحين كما هو الحال في أمريكا. وهذا لتفادي تعيين أشخاص على أساس العلاقات، كما حاولت النهضة -حسب المؤلف- فعل ذلك بتعيين رجالاتها في مناصب عليا.

وليكتمل هذا البناء المؤسساتي للنظام التونسي، يرغب المرزوقي في إنشاء مجلس أعلى لمحاربة الفساد ذي صلاحيات واسعة، ويعمل مع المجتمع المدني أيضا للبت في قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص وإحالة المتهمين للقضاء.

أما حركة النهضة فتدافع، حسب المرزوقي، عن النظام البرلماني بناء على حساباتها السياسية القاضية بفوزها في الانتخابات التشريعية، وبحكم حضورها وإمكاناتها. فيما تفتقر الأحزاب العلمانية إلى نفس الحضور والإمكانات. لكن إذا تمسكت النهضة بخيار النظام البرلماني، فيتعين تنظيم استفتاء شعبي لاختيار شكل النظام السياسي لتونس الجديدة. ويعتقد أنه بإمكان النهضة نظريا أن تفوز بالانتخابات التشريعية والرئاسية، لكنه يستبعد ذلك، لأن العلمانيين والنساء الذين لا يريدون سيطرة مطلقة لحزب ذي مرجعية إسلامية ستكون لهم الكلمة في الانتخابات.

ويضيف قائلا (لكن رغم خلافاتي السياسية أو الاقتصادية مع هذا الحزب، فإنني أتمنى أن تتمكن تجربة الترويكا هذه من الاستمرار، وتتوسع من أجل بناء الدولة المدنية التي هي هدفها). وهذا أيضا لإثبات إمكانية استفادة الآخرين من تجربتنا وضرورة الخروج من المواجهة بين العلمانيين والدينيين، بين الحداثيين والتقليديين. "لذا أرغب في الحفاظ على هذا الائتلاف حتى بعد الانتخابات بغض النظر عن الدور الذي سألعبه".

وبإمكان تونس حسب المرزوقي تحقيق شكل من التعايش الدائم. فرغم الأزمات واغتيال شكري بلعيد، فإن هناك تعايشا بين العلمانيين والإسلاميين. ويتوافق هذا الشكل من التعايش المؤسساتي والبنية السياسية والاجتماعية لتونس الغد، والتي تتشكل من مكونين، تحديثي وتقليدي. وهنا يؤكد على ثقافة الإجماع في بناء نظام تونس السياسي الجديد، وعلى المرجعية المدنية للدستور القادم الذي لن تكون الشريعة مرجعيته.

ويرى أن أطراف الترويكا منخرطة في عملية أخذ ورد وتشدد أحيانا إلى درجة القطيعة، ثم التفاوض والتوصل في نهاية المطاف إلى حلول توفيقية تحظى بالإجماع. لأن "الطبقة السياسية ناضجة والشعب معتدل". ويعتبر أن الحوار والتشاور قاعدة للعملية الانتقالية الجارية، مؤكدا أنه لا توجد قوة مهيمنة. وإذا كانت النهضة الحزب الأول، فإنها لا تملك الأغلبية (٣٧% من الناخبين صوتوا لصالحها).

ويحذر المرزوقي من القوى المناهضة للثورة التي قد تفشل بسبب قوة بنى النظام البائد والفساد الذي تغلغل في النظام والإدارة. إذ يريد تطهير بعض المؤسسات مثل وزارة الداخلية، خلافا للنهضة الحذرة بشكل كبير.

ويعتبر المرزوقي أنه من المفارقة أن يحمي الضحايا جلاديهم (نسبة لمسئولي النهضة الذين سجنوا وعذبوا من طرف رجال وزارة الداخلية في عهد بن علي). ويدافع المرزوقي عن ضرورة الحذر في التعامل مع أجهزة الأمن وطمأنتها، لأنها كانت هي الأخرى ضحية النظام السابق، لكن لا يمكن الإبقاء على من تورط في عمليات تقتيل وتعذيب في صفوفها. ورغم وجود أقلية من المجرمين يجب محاكمتها،

إلا أنه لا يمكن التعميم. ويرى أن التطهير الجزئي يجب أن يشمل أيضا سلك القضاء لضمان قضاء مهني، فعال ومستقل، وذلك لإقامة البنى التحتية الضرورية للعدالة الانتقالية (الاستفادة من التجربة السابقة لإصلاح المؤسسات، التعويضات المالية والرمزية، واعتراف المسئولين عن خرق حقوق الإنسان بجرائمهم ومعاقبتهم). (١٥)

أما عن الجيش، فيقول إنه جمهوري ومحترف وغير فاسد، رفض إطلاق النار على المواطنين أثناء الثورة. وهو قوام العملية الديمقراطية اليوم. (١٥)

١١ - ابتكار ديمقراطية

بالنسبة للديمقراطية المنشودة في تونس يرى المرزوقي أنه يجب ابتكار ديمقراطية لا يسيطر فيها المال على السياسية، تكون مؤسسة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك على تونس والعرب ابتكار ديمقراطية القرن الواحد والعشرين، ديمقراطية منقحة تهتم بالحقوق الاقتصادية كما تهتم بالحقوق السياسية. و يبدي المؤلف اهتماما بالسياسة الاجتماعية للرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا، ويربط بين الديمقراطية ومحارب الفقر. ويرى أن للديمقراطية أربعة أعمدة: استقلال القضاء، والحريات الفردية، والحريات العامة، وحق الانتخاب. ولضمان عدم استيلاء عالم المال على السياسة يدعو إلى التمويل العمومي للأحزاب السياسية وللحملات الانتخابية، وضرورة فرض الشفافية على تمويل وسائل الإعلام. كما يعتبر المجتمع المدني عمادا للديمقراطية (تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية وتمويلها من المال العام).

يتحدث المرزوقي عن الإسلام السياسي والترويكا والسلفية ويعود إلى سنوات الجمر ومعاناة المناضلين العلمانيين والإسلاميين من القمع على حد سواء، وإلى الانشقاق الذي حدث بين العلمانيين، بشأن تعذيب الإسلاميين من قبل النظام السابق. حيث ساندهم قسم فيما دعم قسم آخر سياسة بن علي. ويقول إنه دافع عن الإسلاميين لأن النضال من أجل حقوق الإنسان لا يستثني أحدا ولأن بن علي سيقمع العلمانيين أيضا وهذا ما حدث. ثم يوثق التقارب التدريجي الذي حدث بين العلمانيين والإسلاميين خاصة مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي وتوصل الطرفان إلى التوقيع على وثيقة مشتركة "إعلان تونس" في فرنسا عام ٢٠٠٣. (١٥)

ويعتبر أن هذه الوثيقة تفسر ما يحدث اليوم، فوجود الترويكا يعود إلى تلك الفترة. وقد اعترف الإسلاميون بموجب هذه الوثيقة بالدولة المدنية، وبالمساواة بين الرجل والمرأة، وبالحريات العامة، والديمقراطية... ولا مفاجأة في أن يقبلوا بذات المبادئ اليوم. و يبقى الخلاف قائما حول المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، و عقوبة الإعدام وإمكانية تغيير الدين والتبني. لكننا مضينا قدما لاتفاقنا على ٢٦ مادة واختلافنا على ٤ مواد فقط. وأصبحت هذه الوثيقة نصا مرجعيا. وهكذا عمل العلمانيون المعتدلون والإسلاميون المعتدلون سويا من أجل تونس "غير إسلاموية"، لكنها تعترف بالإسلام دينا رسميا وتتبنى الديمقراطية كنظام حكم. أما المتطرفون من المعسكرين فقد أقصوا أنفسهم بأنفسهم. ولهذا يعتبر التوافق الحالي داخل الترويكا الحاكمة نتيجة تطور تاريخي وليس

"أجندة خفية" في سبيل الاستحواذ على السلطة. و يضيف إنه بفضل الحوار الطويل بين المعتدلين من الجانبين العلماني والإسلامي تم الاتفاق على فكرة "الدولة المدنية". و لهذا السبب لم يشر إلى الشريعة في الدستور. ثم إن معظم إسلاميي تونس لا يتشبثون بتفسير الأوائل للدين. ويقبلون أن يكون البرلمان الممثل للشعب هو من يسن القوانين. ويعتبر هذا ثورة فكرية و سياسية. كما أن التيار الإسلامي متعدد مثله مثل التيار العلماني، ولكل فريق متطرفوه، و قد تطورت مواقف النهضة مع مرور الزمن نحو التوفيق بين الإسلام والديمقراطية. (١٥)

١٢ - كيف نتعامل مع الديمقراطية؟

إن الديمقراطية الغربية عبارة عن منظومة تقوم على عمودين: مبادئ فكرية، وآليات عملية، أما المبادئ الفكرية فمن أبرزها: حرية الفرد المطلقة، والمادية، واستهداف المنفعة واللذة والمصلحة، ونسبية الحقيقة.

أما الآليات العملية فإن أبرز مفرداتها: انتخاب الحاكم، ومحاسبته، وحرية إبداء الرأي، وتداول السلطة، وحرية إنشاء الأحزاب، ووجود برلمان.

المبادئ الفكرية التي تقوم عليها الديمقراطية

١- مبدأ نسبية الحقيقة: وذلك يعني أنه ليس هناك حكم مطلق أو قيمة ثابتة، ويعني أن كل شيء خاضع للتغيير في كل المجالات الأخلاقية والدينية والثقافية والسياسية. وإذا أخذنا بمبدأ نسبية الحقيقة فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة أحكام ثابتة في وجود أمتنا كأحكام العقيدة والعبادة والأسرة، لأنها تستند إلى نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، من مثل أن الله واحد، وأن الصلاة فرض، وأن الظهر أربع ركعات، وأن العلاقة بين الذكر والأنثى تكون من خلال الزواج. وستؤدي هذه الزعزعة إلى رفض تلك الأحكام وتفكيكها بشكل كامل.

٢- مبدأ حرية الفرد المطلقة: ترتبط الديمقراطية بالحرية الفردية المطلقة، واعتبار الفرد هو الأصل في الحياة والمجتمع والكون، ويجب إعطاؤه حريته دون أية قيود في أي مجال من المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية، وإذا تعارضت الفردية مع الجانب الجماعي في الحياة والأمة، فيجب تقديم الفردية على الجماعية، وتطبيق هذا الفهم على إطلاقه بالصورة الموجود عليها في الحضارة الغربية المعاصرة يعني تفكيك الروابط الجماعية التي تقوم عليها أمتنا، ومساعدة أعداء الأمة وأبرزهم إسرائيل على تدمير أمتنا، واستئصال وجودها الجماعي الذي يجب أن نسعى إلى تعزيزه، وإلى خلق الموازنة فيه بين الجانبين الفردي والجماعي.

٣- مبدأ المادية: ويعني اعتبار المادة هي الأصل في حياة الإنسان والكون، واعتبار أن الكلام عن الغيوب والروح والجنة والنار والوحي والله والملائكة والشياطين... خرافات وأوهام تنحسر بانتشار العلم والمعرفة. وإذا أخذنا بهذا المبدأ فإن ذلك يعني تهديم بنيتنا الثقافية التي تحتل الآخرة فيها مساحة معادلة لمساحة الدنيا، ويزاوج الفرد فيها بين المادة والروح، وتتغلغل في كيان الفرد مفاهيم

غيبية من مثل الإيمان بالله والملائكة والجنة والنار... وسيؤدي الأخذ بهذا المبدأ إلى اضطراب وفوضى في المجالات النفسية والفكرية والاجتماعية والثقافية للفرد والجماعة.

٤- مبدأ استهداف اللذة والمنفعة والمصلحة: واعتبارها الأصل في الفرد والمجتمع، ويجب تقديم هذه المبادئ على أية قيمة أو خلق إذا وقع التعارض بينهما. وإذا أعملنا هذا المبدأ فإن هذا سيطلق سعار الشهوات في الأمة، وسيطلق عنان المصالح الشخصية، والمنافع الذاتية، وسيدمر جانب التضحية والإيثار والبذل والعطاء والشهادة في بناء الأمة، ولن تترك الشهوات المنفلتة ولا المصالح الشخصية المنطلقة بقية من رمق أو قوة من أجل البناء الحضاري. (١٦)

الآليات العملية التي تقوم عليها الديمقراطية:

أما الآليات التي تقوم عليها الديمقراطية فهي كثيرة، منها: انتخاب الحاكم، ومحاسبة الحاكم، وحرية الرأي، وتداول السلطة، وحرية إنشاء الأحزاب، ووجود برلمان... وعند التمعن في الآليات العملية للديمقراطية نجد أن كثيرا منها له أصل في تراثنا، وهو ما يسهل إمكانية التعامل مع هذا الجانب، ونحن سنستعرض بعض الآليات العملية التي لها أصل في تراثنا السياسي وهي:

الأولى-انتخاب الحاكم: إن الاختيار هو الأصل في شرعية منصب خليفة المسلمين، ويؤكد ذلك أن أبا بكر الصدق أصبح خليفة باختيار المسلمين له، وقد أخذ شرعيته من هذا الاختيار وليس من شيء آخر، وقد تم هذا الاختيار في سقيفة بني ساعدة.

وقد اعتبرت كتب السياسة الشرعية وكتب الأحكام السلطانية أن شرعية الخليفة عند أهل السنة والجماعة تأتي من اختيار المسلمين له، ويعتبرون أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينص على أحد وإنما ترك الأمر شورى بين المسلمين.

الثانية-محاسبة الحكام: لقد عرف تاريخنا مبدأ "من أين لك هذا؟" وقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ الذي يعني محاسبة الحكام، وقد ذكرت كتب السيرة أن الرسول الكريم وظف رجلا على جباية الزكاة، فلما قدم قال "هذا لكم وهذا أهدي إلي". فلما رأى الرسول هذه الهدايا قدمت له من غير وجه حق صعد المنبر فقال "ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول هذا أهدي إلي فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أو لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي أحدكم بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاه تبعر" رواه البخاري ومسلم.

الثالثة-حرية الرأي: لقد بنى الإسلام المسلمين على إبداء الرأي فيما يدور حولهم، وقد نقلت كتب التاريخ كثيرا من هذه الوقائع، وإحداها ما وقع بين عمر بن الخطاب وسلمان الفارسي، وبينما عمر يخطب الجمعة بالناس -وكانت ثياب قد أتته من اليمن فوزعها على المسلمين وأعطى كل مسلمٍ ثوبا- فبدأ الخطبة وعليه ثوبان، وقال "أيها الناس! اسمعوا وعوا. فقام سلمان من وسط المسجد، وقال "والله لا نسمع ولا نطيع".

فتوقف واضطرب المسجد، وقال "ما لك يا سلمان؟" قال "تلبس ثوبين وتلبسنا ثوبا ثوبا ونسمع ونطيع"؟! قال عمر "يا عبد الله! قم أجب سلمان. فقام عبد الله يبرر لسلمان" وقال "هذا ثوبي الذي هو قسمي مع المسلمين أعطيته أبي. فبكى سلمان" وقال "الآن قل نسمع، وأمر نطع. فاندفع عمر يتكلم" (أعلام الموقعين لابن القيم ٢/١٨٠).

الرابعة-مجلس المشاورة: كان لكل خليفة من الخلفاء مجلس للمشاورة، وكان لا يبت في أمر من الأمور إلا بعد أن يشاور هذا المجلس، ويتخذ القرار المناسب، ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك بمناقشة عمر بن الخطاب الصحابة في موضوع اغتنام السواد في العراق بعد معركة القادسية، وكان هناك رأيان بخصوص الموقف منه، الأول: يقول بتقسيمه على المقاتلين، والثاني: يقول بحبسه على مالكيه من أهل العراق، وضرب الخراج عليهم.

وكانت مبررات الرأي الثاني تستند إلى ألا ينشغل المقاتلون عن الجهاد بالحرث والزرع من جهة، ومن أجل أن تستفيد الأجيال القادمة من المسلمين من أموال الغنائم وألا تحتكر بعض الأسر الثروة التي ستأتيها من توزيع أراضي السواد عليها من جهة ثانية، وكان عمر مع الرأي الثاني، وكان يستشهد بآيات من سورة الحشر تتحدث عن توزيع الفيء على المهاجرين والأنصار ثم تتحدث عن فئة ثالثة وقد جاء فيها " ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم" (الحشر، ١٠).

١٣ – وضع منظومة للحرية:

الحرية هي آليا نقيض التبعية.

إذا سمينا "اللاتبعية" استقلالية، فسنجد أنه لا حرية لنا بدون هذه "الاستقلاليات" الخمس:

- الاستقلالية الفيزيولوجية وتتمثل في عدم احتياج المرء لأي معونة طبية لقيام جسده بوظائفه الطبيعية من المشي إلى الإنجاب. و شتان بين من لا يحتاج لأي دواء، ومن حياته رهن بحقن الأنسولين اليومية أو غسيل الكلى الدوري، وكم صدق من قال "الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه سوى المرضى". (١٧)

-الاستقلالية الاقتصادية وتتمثل في القدرة على إطعام عائلته بعمل شريف محمي قانونيا لا يخضع لأهواء هذا المشغل أو ذاك. (١٧)

- الاستقلالية السياسية وتتمثل إن كنت تعيش تحت نظام استبدادي، في الجهر برأيك غير مستسلم لأي نوع من التخويف، وإن كنت تعيش في نظام ديمقراطي، في ممارسة كامل حقوقك ومنها المواظبة على استعمال حقك الانتخابي. (١٧)

- الاستقلالية الفكرية وتتمثل في القدرة على استقاء الأفكار من مختلف المصادر وتكوين الرأي الخاص في كل الأمور الدينية والدنيوية بغض النظر عن المواقف السائدة وحتى ضدها، خاصة أن يكون المرء قادرا على تفحص أفكاره والحذر منها بنفس الشدة التي يتفحص فيها ويحذر من أفكار الآخرين. (١٧)

- الاستقلالية العاطفية وتتمثل في القدرة على حب الآخرين وعلى تحمل عدم محبتهم، وفي كل الحالات على عدم البحث الدؤوب عن اعترافهم والحكم على الذات انطلاقا من أحكامهم. وأحسن مثال على هذه الحرية قدرة المسؤول -أيا كان مستوى مسؤوليته- على اتخاذ القرار الذي تمليه المصلحة العامة والضمير، وهو يعلم أن ذلك سيضرب شعبيته إن كان له شعبية، أو سيزيد في عدد خصومه وفي خطرهم. (١٧)

إنها أصعب وأرقى أصناف الاستقلالية الشخصية، ووجودها لا يكون إلا بوجود مقومات بالغة العمق والتعقيد مثل النضج والتوازن والاعتدال والتحكم في النفس. وراء هذه القدرة دلالة أهم هي تخلصك من كل أصناف الخوف: الخوف من كل أصناف النقد والفقد ولو كان فقد الحياة نفسها. (١٧)

إن هذه الاستقلاليات مترابطة ترابط الأصابع الخمس في اليد الواحدة. اقطع إصبعا أو غيب استقلالية، فإذا بالمنظومة كاملة في ورطة.

إن ظروف الحرية وشروطها الصحية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والنفسية يصنعها أشخاص أحرار، ومن ثم فإعانة الآخرين على تحقيق المزيد من حريتهم ضرورة لحريتك.

لا تنس أبدا القانون الذي سنه (منديلا): أن تكون حرا ليس أن تتمتع أنت بالحرية، وإنما أن تسعى ليتمتع بها كل الناس. (١٧)

١٤ - توافقا وطنيا على مشروع وطني لا صفقة حزبية لتقاسم السلطة:

تاريخ العرب الحديث هو تاريخ فرص ضائعة وفشل متكرر ننكره أو نبرره أو نسميه نجاحا، فلا أهداف محددة ولا تخطيط ولا توثيق ولا تقييم ولا محاسبة، ولا وضوح في المسؤوليات والصلاحيات ولا في معايير التقويم، بل ارتجال وتمن وتواكل ومكابرة وترقيع. (٣٥)

ضيع العرب فرصتين عظيمتين للإقلاع باتجاه التحرر والنهوض: موجات الاستقلال وموجات الربيع العربي، ضاعتا بالطريقة نفسها: هبة شعبية تحقق هدفا مرحليا يسترخي بعده الشعب وينتشي ثم يحبط وتنصرف النخب إلى السلطة والغنائم تتنازعها أو تتقاسمها، وترتهن للخارج، ويتعامل الجميع مع موسم الحرث على أنه موسم حصاد فتضيع الفرصة، مما يؤكد عمق الأزمة وتجذرها في العقول والنفوس، وهي بالأساس أزمة قيادة وأزمة نخبة لهفتها على السلطة تجعلها قابلة للتضليل والتوظيف والتفريط في أي شيء، فجعلت بلدانها محكومة من الخارج بالوكالة أو ساحة صراع بالوكالة. (٣٥)

حتى لما تجاوزت الشعوب النخب وأزاحت النظام وجدت القوى الخارجية بدائل عديدة مستعدة للقيام بنفس دور الأنظمة التي سقطت والتي لم تسقط بعد في التحكم بالشعوب وتدجينها، ولتنخرط بوعي أو بدونه في إجهاض الثورة أو تجويفها أو حرفها عن مسارها. (٣٥)

اختلفت السيناريوهات والنتيجة واحدة: ثورات شعبية واعدة ضيعتها نخب نرجسية ضحلة شيمتها خذلان الشعوب، تتناقض أقوالها وأفعالها قبل وبعد أن تشتم رائحة السلطة، فهل هي ثورة حتى الحكم؟ وهل السلطة تغيرها أم تكشفها على حقيقتها؟

في تونس فالثورة ماتت أو قتلت، ماتت بدون ألم رغم نجاح العملية، ماتت بجرعة زائدة من توافق جاء متأخرا ومغشوشا، لقد كان في العسل سم، فالتوافق ليس كله خيرا، وإنما بحسب مع من تتوافق وعلى ماذا، فحتى المؤامرات والخيانات هي نتاج لتوافقات، وسايكس بيكو كانت توافقا وأوسلو كانت توافقا، وبين الجمهوريين والديمقراطيين في أميركا توافق ثابت على الدعم المطلق لإسرائيل.

ما حدث في تونس لم يكن توافقا وطنيا على مشروع وطني بل كان صفقة حزبية لتقاسم السلطة وتطبيع الأوضاع تمت برعاية خارجية لضمان ألا يتغير شيء وقد كان، فلا عدالة اجتماعية أو انتقالية ولا مقاومة للفساد ولا تخفف من التبعية، وكانت الصفقة تتويجا طبيعيا لخيار المراهنة على السلطة وعلى الخارج بدل المراهنة على الشعب وعلى المشروع الوطني، تمت على أساس أن التواجد في السلطة أو حولها ضمانة وغاية تبرر كل وسيلة، وعلى قاعدة بيدي لا بيد عمرو.

سيناريو تجويف الثورة جرب في اليمن ومصر، ثم أحكم في تونس، حيث الأرضية أقل تعقيدا والطبقة السياسية أطوع وأقدر على التخريج، ورغم أنه فقد الكثير من بريقه بعد الانتخابات الأخيرة فإنه ما زال مرشحا للتعميم كلما اقتضت الحاجة لامتصاص غضب شعب عزم على التغيير والتحرر [٣٥]

بهذا المسار وبهذه الطبقة السياسية لن يتغير شيء في السياسات أي في النظام، وستظل تونس تراوح مكانها، دولة تابعة محكومة من الخارج بالوكالة. وبالمناسبة فإن الجهات التي تروج للاستثناء التونسي هي نفسها التي كانت تروج للاستثناء التونسي في عهد بن علي.

أقحم الفرقاء بعد الثورة في صراع عبثي على السلطة في أوضاع هشة أنهكهم وأنهك البلاد، وأحدث بينهم وبين الشعب فجوة ما انفكت تتوسع وأزمة ثقة ما انفكت تتفاقم، وانقسم الشعب وأحبط ويئس من الأهداف التي ثار من أجلها كما يئس الفرقاء من حسم الصراع، فالتقى الجميع على أمر قد قدر، وتهيؤوا لمرحلة "التشطيب" والتسويق، وهو ما تفرغت له الطبقة السياسية.

لم يقتصر التسطيح على أهداف الثورة والوعي، بل طال أفكار الأحزاب وأطروحاتها، فتميعت العملية السياسية برمتها وتلاشت الفوارق بين الأحزاب وبرامجها وخطابها، وأصبحت بلا لون ولا طعم ولا رائحة، ماكينات بلا مشاريع، وأصبح لا معنى للانتخابات ولا فرق بين الانتماء أو التصويت لهذا الحزب أو ذاك، وكما تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر إلى سلطة تصريف أعمال في ظل الاحتلال تحولت أحزاب تونس من حركات تغيير إلى أحزاب تطبيع للأوضاع، وإلى جزء من الواقع الذي قامت لتغييره. [٣٥]

لم تخل الثورة التونسية من إنجازات تحققت في الأشهر الأولى، كسر الشعب حاجز الخوف فانتزع حرية التعبير، ولو استمر بن علي في الحكم لما أمكن له أن يعيد تكميم الأفواه، وما تلا ذلك للنسيان: عبث وثرثرة وجري في المكان.

جملة من الأسباب تجعل التجربة التونسية ملتبسة ومحيرة لمن لم يلم بكل جوانبها:

أولا: التناقض بين ظاهرها وباطنها، أما ظاهرها فانتقال ديمقراطي ناجح جنب البلاد سيناريوهات قاتمة بفضل طبقة سياسية حكيمة وزاهدة ضحت بمصالحها الشخصية والحزبية وتناست خلافاتها من أجل المصلحة الوطنية والديمقراطية، أما الباطن الذي ما انفك يتكشف فهو أن ثورة تونس استهدفت بالتجويف والتمييع لإعادة إنتاج نسخة معدلة من المنظومة القديمة، وأن الطبقة السياسية قامت -بوعي أو بدونه- بالأدوار التي رسمت لها. [٣٥]

ثانيا: الفارق المهول بين التغيير الجذري الذي حدث في حياة شريحة صغيرة وبين أوضاع أغلبية الشعب التي لم تتغير، بل لعلها ساءت معيشيا، بين أحلام نخب تحققت وأحلام شعب تحطمت، فأغلب السياسيين كانوا مضطهدين ومهمشين ومغمورين، أوضاعهم المعيشية والسياسية صعبة وبلا أفق، وإذا بالثورة تقذف بهم إلى قمة المجد والشهرة والنفوذ، يتملقهم ويسعى إليهم من كان بالأمس يتجنبهم ويتبرأ منهم. [٣٥]

هؤلاء عندما يتحدثون عن التجربة التونسية إنما يتحدثون عن تجربتهم، عن أحلامهم التي تحققت، عن تونس التي يعيشونها، ومن نكد الدنيا أن ترى قامات نضالية منتشية بانتصارات وهمية وتتحدث بلغة خشبية ومنغمسة في أعمال بروتوكولية ومستهلكة في أنشطة روتينية وفولكلورية.

ثالثا: الدعاية الغربية غير المسبوقة خاصة بعد أن استوت الطبخة، ووضع القطار على السكة، ولم يبق للتونسيين إلا الاختيار من بين وكلاء معتمدين ليسيروا بالبلاد في المسار المحدد، وأصبحت العملية السياسية أشبه شيء بلبنان، محكومة من الخارج تدار بالصفقات برعاية السفارات، هذه الدعاية الضخمة لم تسحر الشعب الذي رفض أن يكذب ما يراه ليصدق ما يسمعه، خاصة وقد خبر من قبل نفس الدعاية من نفس الجهات لمعجزة بن علي التي لم يرها. (٣٥)

رابعا: انخراط عدد من الشخصيات التونسية المرموقة من مختلف الاتجاهات والأجيال التي لم تستطع أن تقاوم إغراء السلطة والأضواء، فوظفت وأنفقت ما تملك من مصداقية ورصيد نضالي لتكييف التجربة مع المبادئ ولتسويقها بتصريحات مكثفة ومواءمات متكلفة (وصلت إلى حد التناقض) لم تقنع سوى من أراد أن يقتنع من المريدين والمستفيدين، خاصة الذين ارتبطت معيشتهم وأوضاعهم الاجتماعية بمسايرة التيار واتعظوا من مصير المغضوب عليهم، وأحزاب تدير شؤونها بهذه الطريقة لا ينتظر منها إلا أن تكرس في البلاد المحسوبية والتنافس في التملق بدل الكفاءة. [٣٥]

تميعت الأهداف وغيبت القضايا الجوهرية والمعطيات الحساسة فضاعت البوصلة وانتفت أسس التقويم والمحاسبة وأصبح النجاح مضمونا مقارنة بمن هو أفشل ومقارنة بالماضي، وما يفوت في الإنجازات يعوض بالتصريحات والنشاطات.

المطلوب تغيير جذري يطال العقول والنفوس والعرف والسلوكيات والأخلاق والمعاملات والنظم والقوانين والسياسات، هذا التغيير له طريق واحدة طويلة وشاقة ولكنها معروفة، دور النخب والقيادات الالتحام بالشعب وتحفيزه على السير في هذا الطريق ودفع الثمن والصبر على آلام العلاج.

لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها، الشعوب بحاجة إلى إقلاع وبالتالي بحاجة إلى قيادة قادرة أن تقلع بها، بحاجة لثورة حقيقية لا تهدأ حتى تحقق أهدافها وتفرز نخبا جديدة وتضع البلاد على طريق الإقلاع.

١٤ - علاجات الجهاز الأمني

تسريح الضباط الذين تورطوا بانتهاك حقوق الإنسان، والأخرى إنهاء الإجراءات الروتينية والتعسفية ضد المواطنين، والتعامل مع الناس بمعيار واحد، وفرض هيبة الدولة بقوة القانون، وعدم التهاون مع القتلة والمجرمين وتجار المهربات والممنوعات، وضبط الأمن، ومنع حمل السلاح في المدن الرئيسية.

إن الثورة المصرية والثورة التونسية أهملتا هذا الجانب وضاعت فرصة الإصلاح فقد:

• وفرت الانتفاضتان في مصر وتونس فرصتين مهمتين لبدء عملية إصلاح قطاع الأمن: في أعقاب الانتفاضتين مباشرة، عندما كان التأييد الشعبي على أوسعه وكان القطاع أضعف من أن يقاوم، وبعد تشكيل الحكومات الانتقالية الجديدة في أعقاب الانتخابات العامة، والتي منحت القادة السياسيين في البلدين الشرعية والتفويض اللازمين لوضع الإصلاح في مقدمة الاهتمامات. [٣٠]

- لم يتم تعزيز الإجراءات الأولية بقدر كافٍ من وحدة الهدف، وبالبناء الفعال للائتلافات السياسية والتوافق الاجتماعي أو بالسياسات الإصلاحية المتماسكة. [٣٠]

• في خضم حالة الاستقطاب السياسي الحاد واجهت الأحزاب الإسلامية التي دخلت الحكومة بفضل الانتخابات اتهامات من جانب خصومها العلمانيين باستغلال أجندة الإصلاح للسيطرة على القطاعات الأمنية و"أسلمتها". [٣٠]

• أصبحت مهادنة القطاع الأمني وتحييده سياسيا شعارا للحكومات المؤقتة المتعاقبة. [٣٠]

• سمح التأخير في السعي إلى تحقيق إصلاح جدي لقطاع الأمن بأن يتحصن، وبأن يستغل التهديد المتزايد للعنف السياسي والإرهاب، لكي يقاوم الجهود الرامية إلى جعله شفافا وخاضعا إلى المساءلة. [٣٠]

كشف الإهمال الواضح لإصلاح القطاع الأمني من جانب إدارة مرسي عن مفارقة. فمن ناحية، ادعى الناشطون الثوريون وجماعات حقوق الإنسان، الذين كثيرا ما اتهموا جماعة الإخوان المسلمين منذ العام ٢٠١١ بإبرام صفقة سرية مع المجلس العسكري للحفاظ على امتيازاته ومصالحه

العسكرية في مقابل تسليم السلطة بصورة سلمية، بأنه تم التوصل إلى تفاهم مماثل مع وزارة الداخلية أيضا.

فاعتقدوا أن قطاع الأمن كان قد حول ولاءه من مبارك إلى سادتها السياسيين الجدد. ولاريب أن تصريحات مرسي التي تمجد الشرطة وتعارض عمليات "التطهير"، وكذلك ادعاؤه أن الشرطة "كانت في قلب [انتفاضة] ٢٥ يناير ٢٠١١"، وهو ما أزعج النشطاء أكثر من سواه، أضفت صدقية على هذه الآراء. (٣٠)

ومن ناحية أخرى، كلما أقرت إدارة مرسي تعيينات جديدة في وزارة الداخلية، كانت الأطراف العلمانية والليبرالية في المعارضة المصرية – لا الناشطون الثوريون وحدهم – تتهمها بأنها تسعى إلى "الأخونة" عبر اختراق أجهزة الدولة وتعيين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو المتعاطفين معها. ولكن في حين انطوى اتهام مرسي بالسعي إلى"أخونة" السلطة القضائية من عهد مبارك على قدر من الحقيقة، وهي التي أصدرت سلسلة من القرارات المعادية بما في ذلك حل البرلمان المنتخب مؤخرا، فإن القطاع الأمني لم يتأثر بسياسة مشابهة. (٣٠)

١٥ - بين الديمقراطية والسقوط الخلاقي، لابد من تحديد هوية الدولة:

إن "الدولة الساقطة أخلاقيا هي ساقطة زائلة لا محالة، غدا أو بعد غد، بسبب تنامي التفكك والتناقض الداخليين، ليكونا بمثابة النار التي تذيب غراء الوحدة وتذهب بريحها". يتعين علينا التفطن للأمور الآتية:

١- السقوط الأخلاقي للدولة نقصد به عدم الالتزام بالأطر القيمية إزاء التعامل مع الإنسان، سواء أكان ذلك التعامل داخل الدولة أو خارجها، وبعبارة مباشرة يعني التورط بجرائم ضد الإنسان، قتلا وتعذيبا وحبسا وهدرا لكرامته وحريته وعدالته، ولنقل سحقا لإنسانيته.

٢ - لا وجود أصلا للمدينة الفاضلة في حياة البشر، ولكنها مسألة نسبية، إذ يتوجب الوفاء بمعدلات تمثل حدودا دنيا من المقبول أخلاقيا في سياق التجمعات البشرية وديناميكيتها، تأسيسا ومعاشا وتفاعلا. (٤٤)

تتشكل هوية الدولة من مضمون يمنح أفرادها معنى التفرد أو التميز عن أفراد دولة أخرى، وهذا المضمون يمكن إرجاعه إلى ثلاثة مكونات رئيسة: مضمون الـ"نحن"، ومضمون الـ"هو"، ومضمون الرؤية، ويمكن التعريف بهذه المكونات كما يلي:

١- مضمون الـ"نحن": معنى الجماعة ومعايير الانتماء إليها وغاياتها، تأخذ نواة الدولة بالتشكل حينما تفلح في إيجاد تعريف مقبول لـ"الجماعة الوطنية" التي تشترك في سمات محددة (لغوية ودينية وثقافية واجتماعية وعرقية..)، وبعد إيجاد هذا التعريف تسعى الدولة إلى بلورة "معايير الانتماء" إليها والشروط والالتزامات المترتبة على عضوية الجماعة. (٤٤)

وهذا مكون رئيس في تشكل الدولة، ولا يمكن تصور خلو هذا المكون من البعد الأخلاقي، إن في تعريف الجماعة أو في الانتماء إليها، وذلك أن الأخلاق مغروسة في "الوجدان الجمعي العميق" للإنسان، مما يجعلها تقدم "إشباعا واجبا" لاحتياجات روحية نفسية اجتماعية ملحة.

وتحديد معنى الجماعة ومعايير الانتماء إليها يتطلب الاتفاق على غايات ومصالح مشتركة للجماعة، بحيث يسعى الأفراد المنتمون إليها لتحقيقها عبر ترسيخ الثقة المتبادلة وبث روح التعاون وتوليد معاني التحدي للوصول إلى المنشود من الأهداف والمصالح والتفضيلات المشتركة، مع التأكيد على أن (الغايات التي تريد الجماعة تحقيقها تعتمد على تصورها لكينونتها)

في الدولة الساقطة يضعف "مضمون الـ"نحن" بالتدريج، بسبب اقتراف جرائم أخلاقية بحق الإنسان، ومع مرور الوقت وتراكم الانتهاكات الأخلاقية يأخذ تعريف هذه الدولة لـ"الجماعة الوطنية" بالتضعضع وتتخلق مشاعر الشك بالمشروعية مع تنامي الشعور بالإحباط والظلم و"الخزي الوطني" المناقض لـ"الاعتزاز الوطني". (٤٤)

٢- **مضمون الـ"هو"**: حدود الجماعة وعلاقاتها، فالمكون السابق (مضمون الـ"نحن") يحدد "المعنى الذاتي" للجماعة، أي المعنى المنبثق من نظرة الجماعة إلى ذاتها، وهذا أمر مهم ولكنه غير كاف للظفر بـ"هوية مكتملة"، إذ لا يكتمل فهم الجماعة لذاتها إلا بالنظرة إلى الجماعات الأخرى، بما يجعلها قادرة على "التمايز" عن "الآخر"، وهو ما يعكسه "مضمون الـ"هو".

ويدخل في هذا المكون أيضا تحديد طبيعة العلاقات الواجبة أو الممكنة مع "الآخر"، سلما وحربا، وهذه الأمور لا تستقيم دون الاتكاء على البعد الأخلاقي، فالجماعة لكي تبدو "جذابة ومقنعة" لأفرادها فإنها تظل مفتقرة إلى نوع من "الكاريزما الأخلاقية" أي التميز الأخلاقي، فإن لم تكن أفضل من الجماعات الأخرى أو بعضها فهي ليست بأقل منها، كما في عيون أتباعها.

الدولة الساقطة لا تعمل في فراغ، بل في بيئة ممتلئة بدول قد تبدو أكثر أخلاقية في نظر أفراد الدولة الساقطة، مما يؤدي إلى إعادة تعريف الجماعة الوطنية وإعادة رسم حدودها وشبكة علاقاتها الواجبة أو المفترضة على أسس جديدة تختلف عن الأسس التي تم إقرارها في مرحلة تأسيس الدولة الساقطة.

وهنا نجد أن "مضمون الـ"هو" يلعب دورا خطيرا في تقويض مضمون الـ"نحن"، وفي هذا السياق أشير إلى أن "الدولة الساقطة" لا يفيدها انصياع بعض المتنفعين لأوامرها أو إملاءاتها، إذ "لكل ساقطة لاقطة"، وفي كل هذا مزيد من التضعضع غير المرئي والانهيار والتناقض الداخلي لهذه الدولة، ولا تفيدها بشيء التمظهرات الشكلانية لـ"الوحدة"، ولو بالغوا في تصوير ذلك في القرارات والتصرفات والشوارع والتجمعات. (٤٤)

٣- **مضمون الرؤية**: نموذج معرفي تجاه الحياة، فلا تكتمل هوية الجماعة إلا بتحديد النموذج المعرفي الذي يرسم نظرتها الكلية النهائية للحياة وللماضي والحاضر والمستقبل، وتثبت الوقائع أن

الرؤية المعرفية تعد من السمات الرئيسة المائزة لهذه الجماعة عن تلك، لارتباط ذلك بالبعد الديني والثقافي واللغوي الذي يؤمن به أفراد الجماعة وينصاعون له.

وفي ضوء هذه الرؤية يتأسس إطار عام لـ"التفكير الجمعي" تجاه القضايا والأحداث والأشخاص والزمن ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ويمكننا القول هنا إن "الجماعة تصنع نظارة ملونة بأطياف كينونتها ونظرتها الكلية للحياة" مع السعي لإلزام أفرادها بارتداء هذه النظارة، ولا تعدم الجماعة آنذاك القدرة على تصنيع "مبررات أخلاقية" لرؤيتها الكلية ونظارتها المعرفية، على نحو يعزز الالتزام بالرؤية المعرفية السائدة المشتركة، والتي ينظر إليها على أنها ممارسة معرفية أخلاقية تحظى بالاحترام والقبول المجتمعين. (٤٤)

منهجة الممارسات غير الأخلاقية لـ"الدولة الساقطة" واستمرارها تقود إلى إعادة بلورة "مضمون الرؤية" للجماعة الوطنية، إذ تجهد هذه الدولة إلى "أنماط مضطربة" من تفسير الماضي وشرعنة الحاضر بطريقة تبرر ممارساتها غير الأخلاقية، مع السعي لبلورة المستقبل بقوالب فكرية وأخلاقية تسوغ الاستمرار في التعاطي غير الأخلاقي مع الإنسان، داخليا وخارجيا. (٤٤)

إذن، "الدولة الساقطة" تفتقد القدرة على شد "الجماعة" في "لحمة وطنية متماسكة" ومبررة أخلاقيا، ومؤدى هذا ضمور متنام في "كاريزما الدولة" في عيون مواطنيها، وتخلق شعور طاغٍ بـ"الظلم" و"الهوان" و"الهدر" و"الخزي" بجانب أقدار لا تطاق من التوتر جراء ممارسات يرونها "لا أخلاقية" من دولتهم -حكومتهم- تجاه الإنسان، سواء أكان في الداخل أو في الخارج أو معا.

وفي هذا السياق، تتولد اتجاهات سلبية في المحيطين الداخلي والخارجي، حيث ينظر إلى الدولة الساقطة باعتبارها "دولة منافقة"، فلا ثقة في أقوالها ولا في أفعالها، وبهذا كله تتخلق "السوسة في جمارة الدولة".. والكارثة أن بعض الساسة ينخدعون بصورة "النخلة الباسقة المثمرة"، ويكتفون بتغذيتها ماء وسمادا (أو يقترضون لفعل ذلك)، وما علموا أن سوسة السقوط تنخر في قلب المشروعية والشرعية.. لتسقط النخلة أو تموت واقفة.

ومثل هذا الطرح التشخيصي العام يوجب على السياسي العربي في هذه المرحلة الحرجة التمعن الدقيق والعمل المتواصل لترسيخ هوية الجماعة الوطنية (أو الهوية الوطنية) بطريقة تحفظ التماسك والوحدة والسيادة.

ولا يتحقق هذا إلا بإثراء المحتوى الأخلاقي الحقيقي للدولة ومراجعة صارمة لسجلاتها وتصرفاتها الأخلاقية تجاه مواطنيها بمختلف أطيافهم وتنوع هوياتهم الفرعية، وتجاه الإنسان القريب والبعيد، مع ما يتطلبه ذلك من محاربة جادة للفساد بكل أصنافه، وضمان دائم للحرية والعدالة والكرامة.

نعم، لا مكان ولا استقرار إلا للدول الأخلاقية القوية التي تعمل بقوة الأخلاق وتلتزم بأخلاق القوة، وأما "الدولة الساقطة" فساقطة لا محالة، "وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت.. فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا". وترى البلاد تحسبها صامدة، وهي تمر إلى الخراب!

3 - المرحلة الثالثة تقوم على:

١ - توطين الديموقراطية وجعلها نظاما يلبي طموحات الشعب:

عن طريق:

*سن قوانين الشفافية: التي تجبر وسائل الإعلام أهل السياسة وكبار المسؤولين عن القطاع الاقتصادي العام على الكشف عن أملاكهم سنويا والتثبت من صحتها. فضلا عن قوانين تعيد صياغة اللعبة الانتخابية.

*إنشاء مجلس الأعلى لمحاربة الفساد: ويكون هيئة لها سلطات واسعة تعطى لها بالقانون الذي يؤسسها، منها سلطة المراقبة والتتبع الجزائي والإحالة أمام قضاء مختص. ويهتم بالصفقات العمومية والتهرب الجبائي وفساد مسالك التوزيع والجريمة المنظمة وتمويل الصحافة والأحزاب وأملاك الساهرين على مفاصل الدولة والشركات الوطنية والخاصة الكبرى. ويكون مستقلا عن كل السلط وله كل الإمكانيات البشرية والمالية المطلوبة لتأدية مهامه. فهو إذن سلطة خامسة تكمل السلطات الأربع الأخرى.

• إنشاء مرصد وطني للديمقراطية: تساهم فيه الجامعات ومراكز البحث والإحصاء يمد المجتمع والفاعلين السياسيين بالحالة الصحية للديمقراطية حتى يأتي العلاج قبل فوات الأوان أو حتى تتبين ملامح السياسية الوقائية القادرة على إطالة عمر نظام سياسي لا أكثر منه متانة ولا أكثر منه هشاشة.

ومع ذلك تبقى الديمقراطية مسارا يكون فيه التوقف والتراجع عند التقاطعات خشية اتباع الطريق الخاطئ لأن القاعدة كانت وستبقى: مهما وضعت من قوانين ومن آليات فهناك دوما غش وغشاشون يمكنهم القضاء على اللعبة وسلب المتفرجين.

• إنشاء نظام تربوي يكرس مفهوم المواطنة: لا بد للعرب –من التربية على الديمقراطية، فالعربي لا ينشأ على الديمقراطية؛ والعلاقات الهرمية القاسية ما زالت سائدة والنزعة الغريزية للاستبداد راسخة. والتربية السياسية بصفة عامة لا بد أن تحقق ثلاثة أهداف: ثقافة عامة وتخصص تقاني والتربية على المواطنة. فبالثقافة العامة تتوسع المدارك وبالتخصص يحصل التقدم وبالتربية على المواطنة يتمكن حب الوطن ووحدته. لا بد أن يكون ضمن المناهج المدرسية في العالم العربي درس يتناول التعذيب ومعنى المخابرات ومعنى البوليس السياسي ومعنى الإعلام الفاسد. وكل ما من شأنه أن يغرس معنى المواطنة. فهذا من معاني تربية النشء على الديمقراطية.

ويبقى التأكيد على أن حرية بدون عدالة وهو ما تسعى إليه الديمقراطية في وجهها الليبرالي البشع لا يحقق ديمقراطية، كما أن عدالة بدون حرية حتى ولو كانت هدفا لبعض الجماعات الإسلامية فهو لا يحقق إلا الاستبداد. فالحل الوحيد ان تكون الديمقراطية اجتماعية لا ليبرالية، لا تحقيقا لمناداة البعض ودعوته لإيجاد المستبد العادل.

2 - الأحزاب السياسية الناشئة:

نشأت عشرات الأحزاب السياسية الجديدة منذ بداية الثورة. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه القوى لعبت دورا نشطا في الساحة السياسية، إلا أنها سوف تواجه صعوبة في تطوير هويات متسقة، وإنشاء قواعد دعم فاعلة، وبناء قواعد انتخابية مستدامة مستقبلا. وإذا ما أرادت المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، ينبغي على هذه الأحزاب الجديدة، الإسلامية والعلمانية، أن تتغلب على تحدياتها المؤسساتية، وأن تحسن قدرتها على توفير مايحتاج إليه الشعب على المدى الطويل. سيلعب مصير هذه الأحزاب الناشئة دورا هائلا في تحديد نجاح مراحل الانتقال السياسي التي تشهدها المنطقة العربية.

توصيات للأحزاب السياسية الناشئة

- وضع برامج واضحة ومفصلة تتجاوز الحديث عما يعارضه الحزب لتحدد ماتنوي عمله، أي تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية.
- تصميم برامج من خلال مشاورات شاملة مع الناخبين بدلا من الاعتماد على مشورة مروحة صغيرة من الخبراء.
- التخلي عن البرامج الإيديولوجية البالية وإيجاد طرق جديدة للتوصل إلى حلول بشأن تحديات توفير فرص العمل، وضمان الحراك الاقتصادي، وتحقيق المساواة أمام القانون، ومكافحة الفساد، وضمان تمثيل سياسي أوسع وأكثر عدلا.
- تعزيز السياسات التعليمية التي تشجع على التعددية، والتسامح، واحترام مختلف وجهات النظر، والتفكير النقدي.
- إقامة روابط حقيقية مع الناس، والتعلم من الأحزاب الإسلامية التي بنت قواعد انتخابية على مدى عقود من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها.
- وضع استراتيجيات جديدة ومبتكرة لجمع التبرعات الصغيرة، ولكن المنتظمة، من قاعدة واسعة من المواطنين.
- إقناع مجتمع رجال الأعمال بتأدية دور أكثر فاعلية في تمويل الأحزاب السياسية الناشئة، من خلال التدليل على أن إنشاء نظام حزبي قوي ومستقل ومستقر يصب في مصلحته.
- تقليل التركيز غير القابل للاستمرارعلى شخصيات الأحزاب وقادتها منفردين.
- التشجيع على توطيد الأحزاب السياسية العلمانية من خلال التركيز على سياسة "الخيمة الكبيرة" التي تستوعب الجميع. [١٨]

3 - الطلاب وثقافة المواطنة:

علينا تفعيل ثقافة الطلاب نحو ثقافة المواطنة وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو واقع ثقافة المدرسة السورية والسياسة التعليمية وعلاقتهما باتجاهات الطلاب نحو المواطنة؟

٢. ماهي أهم قيم المواطنة التي يجب أن يكتسبها الطلاب في المرحلة الثانوية؟
٣. ماهي اتجاهات الطلاب في الصف العاشر نحو قيم المواطنة؟
٤. ما العلاقة بين اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة وبين الثورة السورية؟

وتهدف الدراسة إلى:

١. الكشف عن مدى إدراك الطلاب ووعيهم في الصف العاشر لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، واتجاهاتهم نحو قيم التسامح وقبول الآخر والمشاركة والمساواة.
٢. الكشف عن مدى إدراك الطلاب لهويتهم وما إذا كانت هوية منفردة أم مركبة.
٣. توضيح العلاقة بين الوعي المعرفي والاتساق الوجداني نحو القضايا المرتبطة بالمواطنة.
٤. توضيح أهمية توافر مناخ دراسي ومعلمين مدربين على الحوار حتى يمكن التفاعل الإيجابي مع الطلاب حول قضايا المجتمع.
٥. لفت نظر مخططي المناهج لأهمية تطوير المناهج في ضوء قيم المواطنة ومفاهيمها، والعمل على تنقيتها من ثقافة التمييز والتحيز. (١٩)

منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الصفي والمنهج الإثنوجرافي والتحليلي لدراسة خمس محاور: السلطة– الدين – المرأة – الهوية – والديمقراطية.

إن التعرف على اتجاهات الطلاب ووعيهم للأحداث الجارية هو نقطة الانطلاق الأساسية في تحديد رؤيتهم نحو أنفسهم ونظرتهم إلى الوطن وإلى شركائهم الآخرين. بعد ذلك، يمكن تحديد الآتي:

١. اتجاهات الطلاب نحو قضية الانتماء والهوية.
٢. اتجاهات الطلاب نحو قضية المساواة بين الرجل والمرأة.
٣. اتجاهات الطلاب نحو قضية الدولة الدينية.
٤. اتجاهات الطلاب نحو قضية السلطة الحاكمة.
٥. اتجاهات الطلاب نحو قضية الديمقراطية وعلاقتها بالمشاركة والمسؤولية الاجتماعية. (١٩)

تأتي أيضا أهمية دراسة اتجاهات الطلاب لوجود خلط في المفاهيم لدى بعض الشباب وافتقادهم إلى الرؤية والتخطيط والميل إلى العنف والتمرد على كل ما يمثل السلطة. وربما ينذر ذلك بتحول في منظومة القيم، وتشكيل اجتماعي مستقبلي لنسق قيمي جديد يسهم في إنارة الطريق وضبط السلوك نحو خريطة الطريق. ويتطلب ذلك الآتي:

١- رصد اتجاهات الشباب بدقة وعلى أسس علمية، ولاسيما طلاب المرحلة الثانوية لأنهم شاركوا بفاعلية في الثورة السورية، ولايزال لهم تواجد في الشارع السوري، بل ويمثلون القاعدة العريضة في المشاركة من خلال اللجان الشعبية والتواصل الاجتماعي عبر الإنترنت. إن تحديد اتجاهات الطلاب يلقي المسؤولية على صانع القرار لرسم سياسة تربوية تستند على رؤية فلسفية مستنيرة، من أجل دعم الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب وتوجهها بشكل بناء، وأهمها قيم الحوار

وقبول الآخر والديمقراطية والتفاعل والتواصل... إلخ، وإخفاء القيم السلبية، وأهمها ممارسة العنف والسلبية والاتكالية وعدم تحمل المسؤولية ورفض التعددية وأحادية التفكير.

٢- تغير المنظومة التعليمية السلطوية التي استندت إلى القهر والظلم وثقافة الطاعة والصمت لصالح منظومة تعليمية تستند إلى ثقافة المواطنة والعدل الاجتماعي. (١٩)

قائمة يمكن من خلالها تحديد توجه الطلاب:

١- الاتجاه نحو الدين كقيمة أساسية تتفرع منها بعض القيم الفرعية وهي:

أ- الاتجاه نحو الأقليات الدينية وحقوقهم.

ب- الاتجاه نحو العلاقة بين المسلمين والمسيحيين و العلويين.

ت- الاتجاه نحو الأزمة الطائفية وكيفية معالجتها.

٢- الاتجاه نحو السلطة كقيمة أساسية يتفرع منها:

أ- العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ب- العلاقة بين الشعب والسلطة.

ت- العلاقة بين الشعب ومؤسسات الدولة.

ث- الموقف من نظام الحكم (برلماني – رئاسي – مختلط).

ج- الموقف من التعددية الحزبية.

٣- الاتجاه نحو قضية المساواة بين الرجل والمرأة كقيمة أساسية تتفرع منها القيم الفرعية التالية:

أ- المساواة في المناصب القيادية.

ب- المساواة في المشاركة السياسية.

ت- المساواة في العمل في أنواعه كافة.

٤- الاتجاه نحو الهوية كقيمة أسياسية تتفرع منها القيم الفرعية التالية:

أ- الهوية كما يرونها (أحادية – مركبة).

ب- ترتيب الهوية (سوري – عربي – إسلامي – عالمي).

ت- الموقف من الانفتاح الثقافي على الثقافات الأخرى.

٥- الاتجاه نحو الديمقراطية كقيمة أساسية تتفرع منها قيم فرعية هي:

أ- المشاركة وأشكالها والموقف منها.

ب- التعددية وقبول الآخر والتسامح معه.

ت- المسؤولية الاجتماعية.

ث- الحوار القائم على أسس عملية موضوعية قوية.

ج- المساواة وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية. (١٩)

٤- استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي

إن الوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنيا وعالميا. والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيما واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليا وعالميا، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها. ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع[٣٨].

٥- الاستثمار في التنشئة السياسية لغرس قيم الثقافة الديمقراطية

إن التنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، وتشمل عملية التنشئة السياسية: "كل أنواع التعليم السياسي، الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية ولكنها تؤثر على السلوك السياسي للفرد، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية التي قد يكون لها أثر على سلوك الفرد السياسي"[١٣]، فالتنشئة السياسية عملية مستمرة ومتجددة، ويكتسب من خلالها الأفراد التوجهات السياسية ونماذج السلوك السياسي Political Orientations والمعارف السياسية Political Cognitions التي ترتبط ببيئتهم السياسية[٣٩].

إن الثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية وإن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة[٤٠].

٦- تعزيز المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في إنضاج القرار وترشيده، وتبقى قناة مناسبة لنقل احتياجات الجماهير للحكام. كما أن الشعور الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع وتتكرس شرعية النظام السياسي ويرتفع مستوى الولاء له، وتتراجع صور استغلال السلطة. وحيث إنه من الصعب قبول مقولة: إن القمع وحده يمكنه وقف التناقضات الاجتماعية والفكرية

والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالا عنيفة تكون نتائجها مدمرة، لذلك فإن تأطير هذه التناقضات وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي الآخر تحفظ المجتمع من التناقضات العنيفة. وبذلك تسهم المشاركة السياسية في تنمية الشخصية الديمقراطية على المستويين الفردي والجماعي. وحتى تكون المشاركة السياسية فاعلة لابد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية، وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة في المشاركة في الحكم، على أن تجد صداها لدى النظام السياسي بالاستجابة لمطالب واحتياجات الشعوب[٤١].

إن بناء الديمقراطية لا يتم إلا بالإنسان ولصالح الإنسان الذي يتخذ في إطار الدولة صفة المواطن، ولذلك فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون معزولا عما يجري حوله وغائبا عما يدار باسمه ولأجله، وإنما لابد أن يكون مشاركا في الحياة السياسية، والحد الأدنى لهذه المشاركة هو تتبع طرق إدارة الشأن العام والمقارنة بين البرامج التي تتقدم بها الأحزاب السياسية والإدلاء بالصوت في الانتخابات العامة، ولكي تكون المشاركة إيجابية ولو في حدها الأدنى المذكور، يجب أن يكون المواطن مدركا للقواعد التي ينبني عليها المجتمع الديمقراطي ومتشبعا في ذهنيته وثقافته وسلوكه بالقيم الديمقراطية. وإذا كانت تلك هي الصفات الضرورية التي ينبغي أن يتحلى بها المواطن العادي، فما بالك بالنخب التي تعمل من أجل الوصول إلى مراكز القرار في الجماعة أو الدولة والمساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام، وهنا يتضح مدلول المقولة المعروفة، وهي: لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، لأن الديمقراطية لا تصبح أمرا واقعا في الحياة العامة بوجود دستور وقوانين وأحزاب وصحافة وانتخابات ومؤسسات، وإنما تتوقف بالإضافة إلى كل ذلك على وجود المواطن الديمقراطي داخل أسرته وفي محيطه الاجتماعي والمهني والسياسي، أي أن تكون الثقافة الديمقراطية شائعة بين المواطنين العاديين والمناضلين السياسيين والنقابيين والفاعلين الجمعويين والكتاب والمثقفين والصحافيين والموظفين والمسؤولين الإداريين والقادة السياسيين والماسكين بزمام السلطة ومواقع القرار(٤٢).

٧- تكريس "مأسسة السلطة"

إن المنطلق في مأسسة السلطة هو مأسسة العملية السياسية التي تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية؛ مما يسهم على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية؛ ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر مايمكن المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية فإنه يفيد في تحقيقه خصائص عديدة، منها: قانونية العملية السياسية إذا تمكنت المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، وتعمل وفقا لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية للنجاح والفشل وضوابط للمراقبة والمحاسبة وقواعد للتنسيق بينها، وعقلانية العملية السياسية؛ ذلك أن المؤسسات والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على

أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين. علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها. وأخيرا استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد[٤٣].

٨- دمقرطة المجتمع

إن علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية وروح الإذعان والاتكالية تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها فيصبح من الطبيعي للإنسان العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي، حيث إن هذا هو ما تعود عليه طيلة حياته، ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث إنه قد تعود على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى ولذا فإنه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي. تعتبر الديمقراطية أنها حق المواطن الفرد في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة ولكن غياب الإدراك بهذا الحق لدى المواطن العربي وشعوره بالعجز عن المشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور التي تخصه، يجعله يقبل بوجود أي نظام تسلطي على أنه أمر يتفق مع طبيعة الأشياء في مجتمعه، بغض النظر عن مشاعره تجاه هذا النظام، وعادة ما تكون مشاعر سلبية مشوبة بالكراهية وعدم القبول لهذا النظام، يصاحبها إحساس بالعجز عن فعل أي شئ تجاه النظام أو تغيير سياساته [٤٠].

إن أي نضال يرمي إلى إقرار ديمقراطية حقيقية لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا إذا كان مبنيا على نظرة شمولية للديمقراطية لا تقتصر على الجانب الذي يعني الدولة وإنما تشمل أيضا المجتمع بأفراده وهيئاته. وكلما انتشرت الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وترسخ السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني عموما، تعبدت الطريق أكثر نحو الديمقراطية التي لا يعتريها الخلل من أي جانب، لأن الدولة والمجتمع كل منهما يصب في الآخر، ولا يمكن للدولة إلا أن تعكس مستوى تطور المجتمع في شموليته وليس في أجزاء محدودة منه [٤٢].

٤ - المرحلة الرابعة بناء الدولة القوية

١ - بين الثورة والفوضى

نحن مع الدولة القوية، وضد النظام القوي!

الدولة قوية بحكم القانون، أما النظام الذي يقوم على اليد الثقيلة فهو كارثة على الشعب.

إن الدولة في ألمانيا قوية بحكم القانون بصرف النظر عن طبيعة الحكومة أو الأغلبية البرلمانية، أما النظام في دولة مثل سوريا فهو استبدادي يؤثر في أركان دولة القانون ويضعفها.

الأصل هو الدولة القائمة على حكم القانون، والفرع هو الحكومة التي تتغير طبقا للحكم الشعبي الديمقراطي.

ضعف الدولة يؤدي إلى استبداد النظام!

وقوة النظام السياسي على حساب دولة القانون تؤدي إلى الاستبداد وتقييد الحريات وانتقاص العدالة.

في معظم عالمنا العربي، لدينا دولة منقوصة السيادة لصالح أنظمة ذات نظم ثقيلة اليد استلبت القانون بالسطوة الأمنية والانتهاك الصارخ للقانون!

وحينما أشرقت المدينة المنورة بهجرة سيد الخلق إليها (عليه أفضل الصلاة والسلام) كان أول ما سعى إليه هو إقامة دولة العدل والمساواة.

وكان أبرز ما في الدولة العمرية، هو السعي الجاد والمخلص والمتطهر لإقامة دولة العدل في كافة أرجاء الأمة الإسلامية التي تخضع لولاية المسلمين، من مكة إلى دمشق، ومن المدينة المنورة إلى مصر.

وحتى تتحقق دولة القانون، لا بد أن تتوفر المساواة في تطبيق العدالة، فلا يطبق القانون على الضعفاء ومن ليس لهم سند عائلي أو قبلي أو طبقي، ولا يطبق على أولاد الأكرمين من سلالة أصحاب النفوذ والسلطان والثروة.

ولا بد أن يكون للقانون أنياب واضحة تطبق بعدالة ومساواة وموضوعية على الجميع دون تفرقة.

ولا يمكن أن تكون هناك تصرفات دون تشريع، ولا مخالفات دنيا أو عليا دون عقاب.

وهناك قاعدة تقول: «من يأمن العقوبة يسيء الأدب»، والعبارة بليغة تشرح نفسها، وهي مبدأ أخلاقي ومنطقي، فلا يمكن أن نترك أخطاء وخطايا الناس دون ضبط وعقاب.

أهم ما في أهداف الثورة الحقيقية هي إعلاء دولة القانون! [٢٠]

٢ - رجال الحاكم

وهم أخطر مجموعة يمكن أن يؤثروا على قرار الحاكم؟

ثقافتنا الإسلامية كانت تتحدث دائما عن ضرورة استعانة الحاكم بالبطانة الصالحة. وكان سيدنا عمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء الراشدين، حريصا عند تولية الولاة على اتباع أسلوب الرقابة والمتابعة الدقيقة لمعرفة نوعية حاشية من يوليه على أي من أمصار الخلافة الإسلامية. وحرص سيدنا عمر على ألا تتحول الحلقة الضيقة القريبة من الحاكم إلى مركز قوة يؤدي إلى الحصول على منافع شخصية استثنائية أو استخدام قربهم الشديد من أذن الحاكم والوشاية أو الكيد أو الثأر من خصومهم أو دعم أنصارهم عن غير استحقاق. وظلت قضية الحاشية أو البطانة أو الحلقة الضيقة القريبة من الحاكم مسألة حياة أو موت في كل نظام سياسي قديم أو معاصر على مر تاريخ البشرية من رجل الكهف الأول حتى رجال البيت الأبيض الذين يحيطون بباراك أوباما.

والنظرة الفاحصة المتأملة لرجال الحاكم في عالمنا العربي سوف توضح لنا أن الحاشية من جنس الحاكم، والعكس صحيح، إن صلح صلحوا، وإن فسدوا فسد أو أخطأ القرار وغاب العدل وساءت المصالح الخاصة.

من أجل ذلك حرصت الديمقراطيات الراسخة على الآتي:

١) مأسسة فرق العمل القريب من الحاكم.

٢) وضع هذه المؤسسات تحت الرقابة العامة ماليا وسياسيا.

٣) خضوع فريق عمل الحاكم إلى إقرارات صارمة للذمة المالية والتأكد من عدم أي انتفاع مباشر أو غير مباشر لهم، جراء قربهم من دائرة الحكم أو مراكز صناعة القرار.

٤) عدم بقاء تلك الدائرة القريبة من الحاكم لفترات طويلة وممتدة حتى لا يتحولوا إلى مراكز قوة استثنائية أو دوائر فساد وإفساد.

حينما يواجه بعض الحكام العرب أزمة ثقة من جماهير شعوبهم، فعلى كل منهم أن يقول لنفسه: «انظر حولك وتأمل مساعديك». [٢١]

٣ - تغيير واقع المؤسسة التعليمية

علينا وضع تصور لتغيير واقع المؤسسة التعليمية لتواكب أهداف الثورة ومتطلبات المجتمع السوري في ظل مرحلة التحول الديمقراطي.

وأهم تلك النقاط (التوصيات):

١- توفير برامج تعليمية تستهدف تنمية الوعي القانوني والحقوقي، والتأكيد من خلالها على قيم الانتماء والمواطنة.

٢- تصحيح المفاهيم لدى الطلاب والمعلمين، من خلال تغيير المناهج التعليمية وتغيير مناخ الثقافة المدرسية لصالح علاقة بين المعلمين والطلاب تستند إلى الحوار والديمقراطية وتبتعد عن الوعظ والإرشاد.

٣- صياغة تصور لدور المدرسة في دعم المسؤولية الاجتماعية وتشجيع العاملين في وزارة التربية والتعليم على المشاركة في صنع القرار الخاص بالعملية التربوية والمجتمعية والأعمال التطوعية.

٤- تطوير الخطاب التربوي وتنقيته من أي أفكار ومعلومات تساهم في تنمية التفكيرالأحادي والتطرف، والعمل على تقديم خطاب يحمل رؤى وتوجهات متعددة، ويتسم بالموضوعية والقيمية، ويسهم في تنمية التفكير الناقد.

٥- التصدي لثقافة الصمت والقهر، من خلال تدريب المعلمين على ثقافة الحوار، ودعم الأنشطة المدرسية والصفية، وربط المدرسة بالمجتمع المحيط بها، ونشر ثقافة المواطنة في مواجهة ثقافة التمييز، من خلال تنمية الطابع المدني الديمقراطي للمؤسسة التعليمية، واستحداث آليات وقوانين لتحقيق تكافؤ الفرص، وإنشاء لجنة لتلقي الشكاوي الخاصة بالمجتمع.

٦- تحديث المؤسسة التعليمية في ضوء الاتجاهات الإيجابية التي توصلت إليها الدراسة، وفي ضوء متطلبات المجتمع المصري وأهدافه بعد الثورة، من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، ومن خلال تفعيل دور الاتحادات الطلابية واللجان المنبثقة عنها، وعن طريق الأنشطة المتنوعة التي تكسب الطلاب مهارات التفكير العلمي والعمل الجماعي واتخاذ القرار ونبذ العنف والتطرف. (١٩)

٤ - الجيش ودوره في حماية المؤسسات:

من مهام القوات المسلحة حماية الشرعية الدستورية، ويقصد بهذا اللفظ أشياء عديدة:

أولها: الحفاظ على القيم الدستورية للدولة، واحترامها، وضمان عدم الافتئات عليها،

وثانيها: الحفاظ على مؤسسات الدولة التي يعينها الدستور من الاعتداء على مهامها ووجودها.

وثالثها: صيانة التوازن بين المؤسسات التي يقوم عليها بنيان الدولة.

والقوات المسلحة حين تقوم بذلك تنتهج آليات حماية للعمليات السياسية تتسم بالتزام الحياد السياسي، وتبدا بإعلان بدعم القوات المسلحة لنتائج العملية السياسية أي كانت، باعتبارها ترجمة للإرادة الشعبية التي تمتثل القوات المسلحة بأمرها. وتؤكد أنها تضمن العملية السياسية في صيرورتها القانونية واجراءاتها، بدون أي تدخل في دولاب تداول السلطة.

ومثال ذلك أن تحمى القوات المسلحة وجود انتخابات نزيهة، تعبر بوضوح عن إرادة أغلبية الأمة، والحماية هنا - من منظور الحياد السياسي- تعنى أن يكون الجيش مستعدا إذ ربما تستدعي الحاجة حمايته للانتخابات من ممارسات قلة للعنف، أو افتئات فصيل سياسي علي إجراءاتها خروجا على صحيح القانون.

والحقيقة أنه عدم انخراط المؤسسة العسكرية ضمن فريق المتحيزين ممن يمثلون بعض المؤسسات العامة، المتورطين في محاباة فريق سياسي بعينه، والتزامها المسار الحيادي إزاء عملية التنافس السياسي الشرعية، هو الضمانة الأكيدة لصحة العملية السياسية، ويجعل منها صمام أمان دستوري. وحيادها ويقظتها الدستورية يمكناها وبقوة من ترسيخ البناء الديمقراطي عبر وأد أية تطلعات استبدادية لأى فصيل سياسي يدير استراتيجية هيمنة سياسية خروجا على القانون. (٢٢)

٥ - السيطرة المدنية في النظام الديمقراطي

قضايا الحرب والسلام هي أكثر القضايا التي يمكن لأي دولة مواجهتها من حيث الأهمية، وفي مثل هذه الأوقات التي تشتد فيها الأزمات، فإن العديد من الدول تلجأ إلى قواتها المسلحة لتتولى زمام القيادة فيها.

لكن ذلك ليس هو الحال في الأنظمة الديمقراطية.

ففي ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن قضايا السلام والحرب وغيرها من التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي هي من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا يقررها أحد سوى الشعب عبر ممثليه المنتخبين. والقوات المسلحة في النظام الديمقراطي تقوم بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها. والقادة العسكريون يقومون بتقديم المشورة للقادة المنتخبين وتنفيذ قراراتهم. وأولئك القادة المنتخبون من قبل الشعب هم فقط الذين يمتلكون سلطة، ويتحملون مسؤولية، تقرير مصير البلاد.

وبناء على هذا، فإن فكرة سيطرة المؤسسة المدنية على القوات المسلحة تمثل مبدأ جوهريا من مبادئ الديمقراطية.

• يحتاج المسؤولون المدنيون إلى توجيه القوات المسلحة في بلادهم واتخاذ القرارات إزاء قضايا الدفاع القومي، ليس بالضرورة لأنهم أكثر حكمة من المحترفين العسكريين، ولكن تحديدا لأنهم ممثلو الشعب، ولأنهم كلفوا مسؤولية اتخاذ هذه القرارات باسم الجمهور الذي انتخبهم وهم مسؤولون أمامه عما يتخذون من قرارات.

• إن القوات المسلحة في ظل النظم الديمقراطية موجودة لحماية الدولة وصون حرية الشعوب. فهي لا تمثل أو تساند أي رأي سياسي أو جماعة عرقية أو اجتماعية أو غيرها. إن ولاءها هو للمثل العليا للدولة ولمبادئ الديمقراطية نفسها.

• السيطرة المدنية تضمن أن قيم البلد ومؤسساته وسياساته هي الخيارات الحرة للشعب وليس للقوات المسلحة. إن هدف وجود قوات عسكرية هو حماية المجتمع، لا تعريف هوية هذا المجتمع.

• إن أية حكومة ديمقراطية تقدر خبرة المحترفين العسكريين ومشورتهم في التوصل إلى قرارات سياسية حول الأمن والدفاع القوميين. ولكنه يتعين على القيادة المدنية المنتخبة وحدها اتخاذ القرارات السياسية النهائية، والتي ستقوم القوات المسلحة بدورها بتنفيذها.

• قد تشارك الشخصيات العسكرية، بالطبع، مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية لبلدهم مثلهم مثل أي مواطن آخر تماما ولكن بصفتهم الشخصية. فإذا ما سعى الموظفون العسكريون إلى الحصول على مناصب في السلطة السياسية في المجتمع الديمقراطي، فإنه ينبغي عليهم أن يتقاعدوا أولا من الخدمة العسكرية. وينبغي على القوات المسلحة أن تبقى بعيدة ومنفصلة عن العمل السياسي. فالقوات المسلحة هي الخادم المحايد للدولة، وهي حامية المجتمع.

•وفي النهاية، فإن سيطرة المؤسسة المدنية على الجيش تضمن بأن قضايا الدفاع والأمن القومي لا تعرض المبادىء الأساسية للديمقراطية للخطر، مبادىء مثل حكم الأغلبية، وحقوق الأقلية، وحرية الكلام، والدين والتمتع بالإجراءات القضائية المتبعة. إن مسؤولية جميع القادة السياسيين هي ضمان السيطرة المدنية، كما وأيضا ضمان أن جميع أفراد القوات المسلحة يطيعون الأوامر القانونية الصادرة عن السلطات المدنية. (٢٣)

٦ - المخابرات والتشريع الأمني من أجل أصلاح قطاع الأمن والدفاع

في عام ٢٠٠٥ قدم معهد راند اسهاما بارزا في مسألة تطوير الأطر التشريعية للمخابرات وإصلاح قطاع الأمن والدفاع حيث قدم تقريرا فنيا بعنوان: المخابرات والتشريع الأمني من أجل إصلاح قطاع الأمن والدفاع أعده كل من جريج حنا، وكيفن أوبرين، وآندرو روثميل لصالح الفريق الاستشاري لتطوير قطاع الأمن في المملكة المتحدة.

يبين التقرير تلك الخيارات الواجب طرحها عند وضع أو تنفيذ اجراءات الرقابة التشريعية على المخابرات والمؤسسات الأمنية. وقد توصل إلى ذلك من خلال مراجعة واسعة للتجارب المختلفة لستة من الدول المتقدمة والنامية. (٢٤)

٧ - الدور الاقتصادي للدولة:

- اقتصادات تحتاج إلى اجتهاد جديد

والحقيقة أن واقع اقتصاديات الدول العربية والإسلامية يحتاج إلى اجتهاد جديد من أجل انتشال هذه الاقتصادات من واقع التخلف، مما يجعلنا نعيد النظر في إمكانية أن يكون للدولة دور في النشاط الاقتصادي، خاصة أن القطاع الخاص في بلادنا تعود العمل في غياب منظومة عادلة للتنمية وتوزيع عادل للثروة.

كما أن معظم التجارب التنموية الحديثة ترصد وجود دور الدولة بقوة في بداية التجربة، وأنها تعمل على بناء قطاع خاص قوي، ثم تخرج الدولة بالتدريج. ولم يمنع الفكر الرأسمالي دوله من ممارسة أكبر أشكال التدخل من ملكية، وحماية للمنتجات الوطنية لكي تصل إلى أداء اقتصادي وتنموي مرض.

إن الدعوة للاجتهاد وإعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة لا تعني رفض الرأسمالية مثلا والارتماء في أحضان النظام الاقتصادي الاشتراكي، وسيطرة الدولة على كل مقومات الاقتصاد، ولكن أن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصاد منضبطا بقواعد تأخذ مخاوف ابن خلدون في الاعتبار.

كما أن التشريعات الحديثة وضعت ضوابط لمنع من يتولون السلطة من تحقيق مكاسب مالية واقتصادية يمكن الاستفادة منها، فوجدنا بعض الدول تسن تشريعا يمنع هؤلاء المسؤولين من ممارسة الأعمال التجارية أو الاقتصادية أثناء توليهم السلطة، وهو ما يطلق عليه قانون "تعارض المصالح".

وتوجد صور مختلفة لعلاقة الدولة بالنشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي، منها ما يتعلق بممارسة النشاط الإنتاجي، وملكية المرافق العامة والسيطرة على الموارد الطبيعية العامة، ومنها ما يتعلق بتنظيم الأسواق والرقابة عليها، ومنها ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية. (٣٦)

-علاقة الدولة بالنشاط الإنتاجي

الأصل في ممارسة النشاط الإنتاجي أن يقوم به القطاع الخاص، ولا تتدخل الدولة إلا إذا عجز الأفراد عن الوفاء باحتياجات المجتمع، أو قصروا في ذلك، أو مارسوا دورهم بما يؤدي إلى وجود احتكار. ومن هنا يرى البعض أن دور الدولة في مجال الإنتاج هو فرض كفاية. وهو مرتبط وجودا وعدما بوجود مصلحة عامة تقتضيها الظروف السائدة بالمجتمع.

والإشكالية التي يثيرها البعض حول دور الدولة في النشاط الإنتاجي تتعلق بالتحليل التاريخي للدولة الإسلامية، ويستندون إلى أن الدولة الإسلامية طيلة فترة حكمها لم تمارس النشاط الإنتاجي، وتركته للقطاع الخاص.

ولكن هذا مردود عليه في إطار "المصلحة"، فمصلحة المجتمع في ظل التعقيدات الاقتصادية التي نعيشها في العصر الحديث قد تدفع الدولة لممارسة النشاط الإنتاجي، وذلك لدوافع عدة معتبرة شرعا، مثل إحداث حالة من التوازن في السوق، لما نجده من تغول للقطاع الخاص، يؤدي إلى الاحتكار، أو المبالغة في الأسعار، أو إهدار للموارد، أو عزوف للقطاع الخاص عن إنتاج سلع تخص الفقراء وينصرف عن إنتاجها القطاع الخاص، لانخفاض هامش الربح بها، مقارنة بسلع الأغنياء.

إن ولوج الدولة للنشاط الإنتاجي يجب أن ينضبط بالبعد عن الإنتاج الاجتماعي، وأن ينحصر في ضوء الإنتاج الاقتصادي، حتى إذا ما كان هناك من دعم للفقراء، يعطى لهم في أيديهم، حتى لا تلتهمه الأيادي الفاسدة بحجة دعم الإنتاج.

ومن شأن ذلك أن يقضي على احتكار القطاع العام، وعدم إعطائه مزايا تفضله على القطاع الخاص في نفس المجال، مثل الأولوية في الحصول على مواد خام أو تفضيله في استيراد مستلزمات الإنتاج، مما يعد إهدارا للموارد الاقتصادية.

ولا مانع من أن يكون للدولة حصة في ملكية المشروعات الإنتاجية، لتشارك القطاع الخاص من الأفراد أو المؤسسات، فقد يكون وجود هذه المشاركة محققا لمصلحة عامة، وفي الوقت نفسه لا يحرم القطاع الخاص. (٣٦)

-ملكية المرافق والموارد الطبيعية العامة

الأصل أن تقوم الدولة بأعمالها السيادية، التي وكلها بها المجتمع من خلال العقد الاجتماعي، فهي منوطة بتحقيق الأمن الداخلي والدفاع عن الأوطان وإقامة العدل، والتمثيل مع الجهات الخارجية، وما أضيف فيما بعد لدور الدولة في ضوء التجربة الإنسانية، وما عرف في القرن العشرين بـ"الدولة المتدخلة".

وفي سبيل قيام الدولة بالدور المنوط بها تمتلك من المرافق العامة ما يسهل عليها القيام بدورها، من طرق وموانئ ومطارات ومؤسسات تعليمية وصحية وغيرها من المرافق، وليس ذلك بغرض الربح، بل تقدم خدماتها لمواطنيها بغية التيسير عليهم في نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية العامة -مثل النفط والمحاجر والمعادن في باطن الأرض- هو مسؤوليتها، وعليها أن تدير هذه الموارد بالشكل الذي يحقق عدالة التوزيع، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة. يقول النبي صلى الله عليه وسلم "الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار"، وأن يكون تخصيص الموارد من قبل الدولة بما لا يؤدي إلى تهميش القطاع الخاص، أو يقلل من فرص منافسته في السوق. (٣٦)

-تنظيم الأسواق والرقابة عليها

ويعد هذا المجال دورا أصيلا للدولة في النشاط الاقتصادي، بغض النظر عما إذا مارست الدولة النشاط الإنتاجي أم تركته للأفراد، فالدولة مسؤولة عن منع الاحتكار وتنظيم المنافسة، ومنع الغش والتدليس، وما يحافظ على أرواح الناس وأبدانهم.

فالسوق كان ثاني المؤسسات التي حظيت باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد المسجد في إقامة دولة الإسلام بالمدينة. وقد رخص الإسلام لولي الأمر أن يتدخل ليجبر المحتكر على البيع بثمن المثل، دون بخس ولا وكس. كما رخص الإسلام لولي الأمر على سبيل الاستثناء التسعير لتعبر السوق عن الأداء الصحيح للنشاط الاقتصادي.

وقد مارس رسول الله صلى الله عليه وسلم دور الدولة في اكتشاف الغش بالأسواق ومنع صاحبه من التواجد بالسوق، من خلال الحادثة الواردة لبائع القمح الذي بلله بالماء ليزيد في وزنه. وثمة تجارب عصرية يستفاد منها في إطار تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وكذلك التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد. [٣٦]

-تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية

فالدولة هي التي تعقد الاتفاقيات المنظمة لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي (التجارة والاستثمار والعمالة ونقل التكنولوجيا.. إلخ) لأفرادها مع العالم الخارجي، حفاظا على حقوقهم في الخارج، وبما يؤدي إلى أداء متوازن في الداخل. وتعد عشور التجار مثلا واضحا في تنظيم التجارة الخارجية في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب.

فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية في عصرنا تتسم بكثير من التعقيد والمخاطر التي تستلزم وجود الدولة التي تراعي المصلحة العامة، ولا تنحاز لصالح طائفة دون أخرى، فضلا عن الآثار المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على جوانب مختلفة منها ما هو اجتماعي وما هو ثقافي وما هو سياسي، بل يتعدى ذلك إلى الأمن القومي. [٣٦]

المخاطر:

-تفكيك دور الدولة الاقتصادي

أفضت السياسات الاقتصادية التي جرى اتباعها لتفكيك دور الدولة الاقتصادي، وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي (أي الرأسمالي)، إلى نشوء وضع أوجد مشكلتين في بنية الاقتصاد والمجتمع:

- الأولى تتعلق بتحويل "النمط الاقتصادي"، عندما فتحت لافتة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة لم يجر فقط بيع مؤسسات القطاع العام المنتجة، بل جرى تدميرها، ونهض على أنقاضها نمط ريعي يقوم على تركيز النشاط في العقارات والخدمات والسياحة والاستيراد والبنوك، والبورصة. [٣٧]

لقد أدت الخصخصة إلى انهيار الصناعة والزراعة معا وبات الاستيراد أساس الحصول على السلع الصناعية والزراعية (رغم أن بلداننا زراعية بالأساس)، فتزايد ضخ الأموال إلى الخارج، وبات كل النشاط الاقتصادي يقوم على نهب الداخل لمصلحة ضخ الأموال إلى المراكز الإمبريالية، ولمصلحة الطغم المالية.

- الثانية هي تحقيق التفارق الطبقي، حيث تمركز الرأسمال بيد أقلية وجرى إفقار وتهميش الأغلبية المجتمعية. هذا التهميش الذي نتج عن التصاعد الكبير في البطالة من جهة، وتدني الأجور من جهة أخرى. (٣٧)

-عودة دور صندوق النقد الدولي

الأمر المفاجئ أن دور صندوق النقد الدولي عاد بعد الثورات في البلدان العربية، وكان واضحا أن الصندوق "على سرير الموت"، لكنه نهض من السرير حين انفجرت الثورات العربية، لنجد أنه عاد لكي يفرض شروطه ويطبق ما كان توافق مع النظم عليه قبل الثورات. وظهر أن سياسات الخصخصة عادت من النقطة التي توقفت عندها مع بدء الثورات. ولهذا باتت الحكومات "حكومات تكنوقراط" مهمتها اقتصادية بالأساس، لكن على أساس تطبيق سياسات صندوق النقد الذي يريد إكمال الخصخصة وفتح الأسواق بشكل "مطلق".

لماذا ذلك؟ بالضبط لأن أزمة الاقتصاد العالمي والطبيعة التي باتت تحكمه، تفرض أن يكون النهب أساس الاقتصاد، حيث إن منطق المضاربات الذي يحكم الاقتصاد الرأسمالي يفرض النهب كأساس في العلاقة مع الأطراف، وبالتالي لا بد من تكريس السياسة الاقتصادية التي فرضت نشوء النمط الاقتصادي الريعي، وتعميم الخصخصة لكي تشمل كل ما يدر ربحا.

الآن يجري فرض تعميم دور الرأسمال "الخارجي" عبر تسهيل كل أشكال نشاطه، وحماية الدولة له، وضمان أرباحه، وضمان حصوله على القروض لكي ينشط فيها محليا. كما تجري من أجل ذلك خصخصة كل القطاعات الاقتصادية التي هي حاسمة للشعب، مثل الغاز والكهرباء والمشتقات النفطية، والتعليم والصحة، وأقول: كل شيء.

٨ – العمل على تحقيق الأمن القومي العربي:

لابد أولا من صناعة بنية تحتية تؤهل الدولة وجمهور الناس والقوات العسكرية والقوى الأمنية للقيام بالمهمات بمهنية وعقلية علمية وحسابات دقيقة. ولكي نحقق هذه البنية التحتية، يجب الانتباه إلى النقاط التالية:

أولا- صناعة الإنسان العربي من جديد.

ثانيا- تحرير المواطن العربي من الجهل والأمية وغياب الوعي بماضيه وحاضره وبما يجب أن يكون عليه مستقبله.

ثالثا- تحرير المواطن العربي والأمة العربية من العوز والفقر.

رابعا- البحث عن مصادر مياه ليشرب المواطن العربي.

خامسا- تطوير التقنية العربية عسى أن يستقل العرب في قراراتهم السياسية والاقتصادية.

سادسا- علينا العمل على تحقيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي.

سابعا- تحديد معسكري الأصدقاء والأعداء.

٥ - التوصيات:

١ - عدم تقديم غطاء شرعي لقطاعات عريضة من الدولة العميقة من قواد الثورة المضادة.

٢ - عدم استخدام أساليب الحشد بدلا من بناء الشراكة مع القوى الأخرى.

٣ - لا بد من حوار وطني حول ترجمة مبادئ الدستور الأساسية إلى برامج ومؤسسات وأطر تشريعية قابلة للتطبيق، وحول أطر التعامل الممكنة مع الأولويات والتحديات الراهنة والمقبلة واستشراف الفرص الناتجة منها. ومن شأن هذا الحوار أيضا أن ينظر في المقايضات السياسية المطلوبة لمعالجة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الصعبة، وتلبية الحاجات المتزايدة للفئات السكانية الضعيفة، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المطلوبة لوضع البلاد على مسار التنمية المستدامة.

٤ - هناك من يرى في الإسلام شرا مستطيرا ومستعد لمحاربته، وهناك من يصنع من الإسلام شرا مستطيرا ينفر الناس منه، ولذلك من المهم تفعيل الفكر الإسلامي (وليس الفقه الإسلامي) إذا كان للعقل العربي أن يأخذ مكان البندقية، وإذا كان للتقدم والبناء أن يلتف على التخلف والدمار.

٥ - العمل على سيادة القانون: يؤكد (كوك) أن الفارق الرئيسي بين النظام الديمقراطي والاستبدادي (السلطوي)، هو أن الأول يعلي مبدأ "سيادة القانون".. بينما يرفع الثاني شعار" السيادة.. بالقانون".. و الفارق أن سيادة القانون تعني وجود قوانين معلنة معمول بها.. وتشريعات محددة.. ومؤسسات واضحة المعالم لانفاذها وصونها.. بينما السيادة بالقانون تعني تلك الحالة التي يتحول فيها القانون إلي أداة للسلطة.. وليس وسيلة لتحقيق العدالة. (٢٥)

٦ - الديمقراطية التوافقية:

"الديمقراطية التوافقية" أو "الديمقراطية التكاملية"، كنظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع تعددي تكفل التعاون والوفاق بين مختلف الأطياف بدلا من التناحر وحكم الأغلبية. وهي تقوم على أربعة مرتكزات أساسية هي: حكومة ائتلافية أو تحالف واسع يشمل حزب الأغلبية وسواه، الاعتماد على مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات، حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة، ثم الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة بكل جماعة. وقد بدأ بعض دول شمال وغرب أوروبا في تبنى هذه الفكرة عقب الحرب العالمية الثانية. (٢٦)

وفى ستينيات القرن الماضي، وبعدما تراءى لعلماء سياسة واقتصاد أميركيين أن نموذج الديمقراطية التمثيلية النيابية يقلص من دور المواطن في الحياة السياسية وعملية الإنتاج بعيد إدلائه بصوته في الانتخابات، بدأ التبشير بنموذج ديمقراطي آخر بديل هو "الديمقراطية التشاركية"، الذى يرمي إلى توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم وتفعيل مشاركة كل المواطنين

في صنع القرارات من دون الاعتماد الكلى على النواب المنتخبين أو اختزال الديمقراطية في عملية الاقتراع. [٢٦]

٧ - الخوف من الديكتاتورية الديمقراطية:

الملاحظ أن جميع الديكتاتوريات التي كانت في ظل ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت تلاحق الإسلاميين وتضيق عليهم وتضطهدهم ، وملئت سجون الدول العربية الديكتاتورية بأفراد التيار الإسلامي السني بشكل خاص ، مما يعطي إشارة واضحة على هدف استراتيجي أمريكي من وراء هذه الديكتاتوريات ، المتمثل في القضاء على التيار الإسلامي السني في المنطقة ، تحت مسميات كثيرة كان آخرها القضاء على الإرهاب ، وإبقاء الحكم في يد العلمانيين والليبراليين بشكل دائم. [٢٧]

٨ - الخوف من الديكتاتوريات اللينة:

وهي تلك التي يلعب فيها الفرد دورا حاكما يؤدي إلى حكم البلاد والعباد بشكل تتركز فيه السلطات في يد حلقة ضيقة للغاية لفترة زمنية طويلة لا أمل فيها لتداول أو انتقال السلطة مما يؤدي إلى زيادة الفساد وقلة الأمل في الإصلاح.

وأعتقد أن نموذج «الديكتاتورية اللينة» ينطبق على حالتي مصر وتونس. وفي تلك الحالة سقط النظام في فترة زمنية لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة، مع أقل قدر من الاستخدام للقوة العسكرية في فرض بقاء النظام. [٢٨]

٩ - الخوف من رجوع الديكتاتورية المتوحشة:

وهي تلك التي يحكم فيها النظام على أسس قبلية أو طائفية تدعم حكم أقلية بالقوة المسلحة المفرطة ويتم فيها استخدام الجيش وأجهزة الأمن بشكل قمعي مباشر. وفي هذا النموذج لا يتورع النظام عن استخدام أي مدى من العنف المسلح ضد معارضيه إلى حد شن حرب أهلية ضد المواطنين العزل. نموذج الديكتاتورية المتوحشة ينطبق بالضبط على الحالتين الليبية والسورية، على نظام «القذاذفة» القبلي في ليبيا ونظام الأسد العلوي في سوريا. ومن الدروس المستفادة من التاريخ المعاصر أن مقاومة حكم الأقليات «الطائفية أو القبلية» لمعارضيها تكون دائما باهظة التكاليف البشرية والمادية وتكون طويلة في المدى الزمني «شهورا قد تطول إلى سنوات». [٢٨]

١٠ - الحذر من الديمقراطية الموجهة (كما في روسيا):

إن النظم "الديمقراطية الموجهة" تتضمن بعض الحريات والحقوق، التي تستخدم في الأساس للاستهلاك الخارجي أمام الرأي العام الدولي، وللاستهلاك الداخلي أمام قوى المعارضة، التي يعمل نظام "الديمقراطية الموجهة" على إضعافها باستمرار، وهي تختلف عن النظام التسلطي الصريح بأنها مغلفة ببعض مظاهر الديمقراطية الدستورية الحديثة، حيث توجد انتخابات برلمانية ورئاسية ودستور وحرية مقيدة للتعبير عن الرأي.

- الحياد ضرورة أساسية. إرث عدم الثقة والاستقطاب السياسي في البلدان التي تخوض مرحلة انتقالية، يجعل من الضروري أن تتجنب القوى السياسية الفاعلة أن تتنافس للسيطرة على قطاع الأمن. ولذا ينبغي تعيين وزراء داخلية محايدين وتمكينهم. (٣٠)

١١ - إصلاح القطاع الأمني يجب أن يتم من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

يجب أن تتم عمليات التصميم المؤسسي وصنع السياسات وضمان الامتثال من أعلى إلى أسفل، غير أنه ينبغي إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام لبناء التوافق العريض في الآراء، وتوفير الشفافية، وتوليد الضغط المكمل على قطاع الأمن كي يستجيب ويمتثل. (٣٠)

١٢ - التعامل والحوار مع قطاع الأمن ضرورة من أجل الإصلاح.

ينبغي التشارك مع قطاع الأمن في تحديد الأولويات وتصميم العمليات لأن الهياكل الانتقالية هشة، والقوى السياسية الجديدة تفتقر إلى الخبرة المناسبة في مجال رسم السياسات والتشريعات، وإلى الخبرة الفنية. (٣٠)

١٣ - هناك حاجة إلى وجود معايير ورقابة.

يجب أن يرتبط توفير مصلحة حقيقية لقطاع الأمن، من خلال تحسين قدراته المهنية والأجور وشروط الخدمة وسياسات التعيين والترقية الخاصة به، بتحسين أدائه وامتثاله إلى الرقابة القانونية والسياسية والمالية في المقابل. (٣٠)

١٤ - يجب على الحكومات ألا تتنازل بشأن القضايا المفصلية.

المساومة أمر لايمكن تجنبه، غير أنه يتعين على الحكومات أن تتمسك بموقفها وألا تخضع إلى الضغوط عندما يتعلق الأمر بوضع حد لحصانة قطاع الأمن من المساءلة، ووضع السياسات والميزانيات، وإصدار التعيينات القيادية العليا أو المصادقة عليها. (٣٠)

١٥ - إصلاح القطاع الأمني، والذي يشمل قوى الشرطة والقوات شبه العسكرية (الدرك) وأجهزة الأمن الداخلي المختلفة الخاضعة لوزارة الداخلية، مهام مترابطة عدة. ويتمثل الهدف الشامل للإصلاح في تحسين قدرات القطاع الأمني وكفاءته المهنية لأداء واجباته امتثالا للحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وبما أن مصر وتونس خرجتا من فترة طويلة من الحكم السلطوي القمعي، فقد كانت العدالة الانتقالية أيضا أحد المتطلبات المهمة للتحول الديمقراطي، على الأقل بالنسبة إلى ضحايا العنف الذي مارسته الشرطة خلال الانتفاضات التي تسببت في إطاحة مبارك وبن علي وأزلامهما وشركائهما الأقربين.(٣٠)

١٦ – الإستقرار قبل الإصلاح.

١٧- إن معارضة قطاع الأمن للتغيرات التي تؤثر على مصالحه الأساسية واستقلاليته، سوف تجعل تقديم بعض التنازلات أمرا لامفر منه. إلا أنه ينبغي على الحكومات الانتقالية ألا تتنازل عن

قضايا حرجة، مثل وضع حد لحصانة القطاع الأمني أو ممارسة حقها في وضع سياساته وميزانياته وإجراء تعيينات القيادة العليا أو المصادقة عليها.[٣٠]

١٨ - إن عملية إصلاح قطاع الأمن تتم، إلى حد كبير، من أعلى إلى أسفل من حيث التصميم المؤسسي، وصنع السياسات، وضمان الامتثال، غير أن من الأهمية بمكان إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف بناء توافق عريض في الآراء وإحداث ضغط مكمل على القطاع الأمني على جميع المستويات.(٣٠)

١٩ - التوقيت يتسم بالأهمية البالغة في سياسة إصلاح قطاع الأمن.

٦ - النتائج

١ - إن استبعاد أي طرف سياسي أو أي لون أيديولوجي يحظى بحضور في الشارع -خصوصا إن كان حزبا تاريخيا- من مسار العملية السياسية والحياة العامة في البلاد، أي حزب كان، وأيا كانت هويته الفكرية السياسية التي لا تتعارض مع حرية الاعتقاد والتفكير والرأي، يؤدي لتوالد ردود فعل قد تدفع بالبعض للتحول نحو مسارب غاية في السلبية، كما حدث في الفترات التي قاد فيها الرئيس الأسبق محمد أنور السادات البلاد.

٢ - سن تشريعات خاصة بالجيش: مثلا: أن من يستقيل من الجيش لا يحق له أن يترشح إلى رئاسة الجمهورية إلا بعد خمس سنوات مثلا، يقضي السنتان الأوليتان مستمعا فقط داخل الأطر السياسية المعتمدة في الدولة كالأحزاب وغيرها.

٣ - الديمقراطية نتاج مخاض تاريخي واجتماعي طويل في العالم الغربي، وهي نتيجة لتجارب طويلة ومآس وأحزان وحروب وصراعات، ولم تكن مجرد تمرين ذهني أقبل عليه الناس فاتفقوا وتحولت حياتهم إلى نعيم.

٤ - يخطئ من يظن أنه من الممكن استيراد الديمقراطية وتطبيقها بنجاح في مجتمعاتنا.

٥ - الديمقراطية المستقرة والتي يستظل بها كل أفراد المجتمع لا تكون أبدا الوجه الآخر لضعف السلطة، بل لا بد أن تكون الوجه الآخر لتقنين القوة التي هي حصيلة تفاعلات وتوازنات المجتمع الذي فوض السلطة باحتكار العنف الشرعي في مواجهة أي تهديد للأرواح والأموال والحريات.

٦ - الخروج من المأزق يتطلب الخروج من العقلية القبلية التي تقول (أنا أريد ديمقراطية شريطة أن أفوز أنا، الديمقراطية ليست ديمقراطية إذا فاز غيري، إما أفوز، أو أخرب على من يفوز).

٧ - يؤكد (كوك) أن الفارق الرئيسي بين النظام الديمقراطي والاستبدادي (السلطوي)، هو أن الأول يعلي مبدأ "سيادة القانون".. بينما يرفع الثاني شعار" السيادة.. بالقانون".. و الفارق أن سيادة القانون تعني وجود قوانين معلنة معمول بها.. وتشريعات محددة.. ومؤسسات واضحة المعالم لانفاذها وصونها.. بينما السيادة بالقانون تعني تلك الحالة التي يتحول فيها القانون إلي أداة للسلطة.. وليس وسيلة لتحقيق العدالة. [١]

٨ - لا يوجد نظام ديمقراطي، يفرض دستورا على المجتمع لا يعبر عنه. فإذا كانت هوية المجتمع علمانية، فسوف يكون الدستور علمانيا، وإذا كانت هوية المجتمع إسلامية، فيجب أن تكون هوية الدستور إسلامية.

لذا فالممارسة السلمية لأي نظام سياسي حر متعدد، تؤدي إلى اختيار المجتمع للهوية والمرجعية التي تعبر عنه، لتصبح هوية للدولة.

٩ - إن الثورة في جوهرها، حركة شعبية من أجل التحرر، تجعل الإرادة الشعبية حرة، فتختار ما يعبر عنها ويمثلها، وتختار النظام السياسي، وتحدد هوية ومرجعية الدولة. وبهذا تتحقق عملية

التحرر الكامل. وأي تحرر منقوص لن يكون تحررا، فالتحرر لا يقبل التبعيض أو الانتقاص أو التجزئة، فإما أن يكون التحرر كاملا، فيصبح حقيقيا، وإما أن يكون منقوصا، فلا يصبح تحررا.

١٠ - لا توجد طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية، حيث أن خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي جرت من خلال طرق عديدة، كان لكل منها ظروف وسمات خاصة. وغالبا ما يؤثر أسلوب الانتقال على نوعية النظام الديمقراطي الوليد وحدود قدرته على الاستمرار.

١١ - إن الديمقراطية لا تفرض من الخارج. كما أنها لا تصدر ولا تستورد، بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات. ولكن الخارج يمكن أن يقوم بدور هام في دعم ومساندة التطور الديمقراطي في دول لديها معطيات وإمكانيات تجعلها أكثر قابلية للانتقال الديمقراطي.

١٢ - لا توجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها دوليا من تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي، حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في: الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال، وحسن تصميم المرحلة الانتقالية وإداراتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي، بما يعنيه ذلك من التوافق على صيغة النظام السياسي المستهدف، ومراحل الانتقال، والترتيبات المؤسسية والإجرائية الأكثر ملاءمة لظروف وخصوصيات الدولة والمجتمع. ومن الشروط أيضا: إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على النحو الذى يعزز من قدرتها على القيام بوظائفها وبخاصة فيما يتعلق باحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، وتقديم السلع والخدمات العامة للمواطنين، وتحقيق العدالة الانتقالية، فضلا عن تدعيم دور المجتمع المدني، وتعزيز الطلب المجتمعي على الديمقراطية ونشر ثقافتها في المجتمع، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، وإعادة صياغة العلاقات المدنية-العسكرية بما يتفق وأسس النظام الديمقراطي، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومن خلال التفاوض وإجراءات بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين.

١٣ - ما عاد بالإمكان اليوم تحقيق أي نمو دائم أو تنمية مستدامة داخل أي بلد عربي، على حساب حرية المواطن وكرامته. وهذا هو درس الثورة التونسية.

* ما عاد بالإمكان قيام أي أمن أو هدنة أو سلام على حساب حرية المواطن وكرامته. وهذا درس الثورة المصرية.

* ما عاد بالإمكان ضمان الوحدة الترابية لأي بلد عربي على حساب حرية المواطن وكرامته. وهذا درس الثورة في اليمن.

* ما عاد بالإمكان دعم المقاومة أو الممانعة على حساب حرية المواطن العربي وكرامته. ولعله درس الثورة السورية.

١٤ - الذين يقولون التنمية أو معدلات النمو أولا، والذين يقولون الأمن أو الأمان أولا، والذين يقولون المساومة أو التسوية أو السلام أولا، والذين يقولون المقاومة أو الممانعة أو التحرير أولا، والذين يقولون الإصلاح الثقافي أو الديني أولا، لكل هؤلاء نقول: الديمقراطية أولا والباقي تفاصيل.

١٥ - في ظل هشاشة الوضع السياسي وضعفه فإن الجميع يعتبرون الجيش هو المخلص والمنقذ.

١٦ - إن القارئ لتاريخ عسكرة المجتمع التركي يلاحظ أن الأصوات الداعية إلى تدخل القوات المسلحة لإنقاذ البلد من الفوضى والانهيار كانت تتردد عالية عند كل أزمة سياسية. [٢٩]

فلابد من الإستفادة من التجربة التركية في تحييد العسكر عن السياسة.

١٧ - نتج الربيع العربي عن مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة. لكن مامنزه هو صب جام الغضب الشعبي على قوى الشرطة، التي اعتبرها الكثيرون مدانة بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وبالفساد المستشري في صفوفها. ففي مصر وتونس، هوجم آلاف مراكز ومركبات الشرطة، وانهارت معنويات قوات الشرطة وتماسكها وسط حالة من الاشمئزاز الجماهيري. غير أن إضعاف الدول "الأمنوقراطية" التي كان شيدها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك والرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي على مدى العقود الفائتة لم يؤدِ الآن إلى ظهور قطاع أمني مسؤول حقا أمام سلطات مدنية منتخبة ديمقراطيا في أي من البلدين، بعد مرور أربع سنوات كاملة.

١٨ - لايمكن إتمام عملية التحول الديمقراطي من دون إصلاح القطاعات الأمنية المسيئة وتحويل علاقتهما بالسلطة. بيد أن احتمالات عدم تحقيق إصلاح جذري وشامل للقطاع الأمني في مصر وتونس كانت كبيرة منذ البداية. وحتى لو تتوجت عملية الإصلاح بالنجاح، فلن يكون ذلك سوى بعد عملية تدريجية وطويلة الأمد.[٣٠]

١٩ - إن هشاشة الهياكل الديمقراطية الوليدة، وعدم وجود الخبرة المناسبة في رسم السياسات والمعرفة الفنية لدى القوى السياسية الجديدة والمجتمع المدني عموما تجعل التعامل مع قطاع الأمن شرطا لاغنى عنه للإصلاح، بغية تحديد الأولويات والاتفاق على الأهداف، وتصميم العملية. ولكن في حين يجب تأمين مصلحة حقيقية للقطاع الأمني، من جهة، من قبيل تطوير قدراته المهنية، وتحسين الأجور وسياسات التعيين والترقية وظروف الخدمة، ينبغي على الحكومات، من جهة أخرى، أن تقرن كل ذلك باشتراط أن يحسن القطاع أداءه وفق معايير واضحة والامتثال للرقابة القانونية والسياسية والمالية. [٣٠]

٢٠ - قلة الخبرة والرغبة في التفرد بالحكم في مرحلة عواصف سياسية ومطلبية اجتماعية مجحفة وتشتت الصف الثوري، مكن للثورة المضادة، فكان الانقلاب الدموي في مصر والانقلاب الديمقراطي في تونس والانقلاب الطائفي في اليمن. [٣١]

٢١ - المقصود بالنظام القديم هو قواعد وقيم الحكم وأنظمته مثل نظام الحزب الواحد والانتخابات المزيفة والإعلام الخشبي والزعيم الأوحد والمال المحتكر في فئة الحكم.. وهي أصنام أسقطتها الثورة وطوى الدستور صفحتها وأرسى بديلا عنها.

إن معظم من نجح من الثورات السابقة انتهج نهج الوفاق في اتجاه احتواء النظام السابق في قيم النظام الجديد، وهو ما فعل مانديلا مع أشخاص النظام العنصري، فلم يمارس الانتقام وإنما الاحتواء والسماحة، فانتقل رأس النظام العنصري نائبا أول له. [٣٢]

٢٢ - الاختلاف في الرأي ليس انعدام ولاء.

٢٣ - إن نجاح منهجية الشراكة والتوافق السياسي مرتبط بشكل كبير بانخفاض منسوب استخدام وتوظيف الأيديولوجيا في الصراع السياسي، كما أن عنصر التخوف من الإقصاء السياسي الذي تبديه المكونات السياسية التي تدرك تواضع قدراتها وإمكاناتها السياسية يعتبر من محفزات الضغط في اتجاه خيار التشارك والتوافق، بغية تأمين جزء من الحق في التواجد في السلطة وصناعة القرار السياسي.

٢٤ - إن المضي قدما في إنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي وترسيخ البناء الديمقراطي الجيد لا يمكن أن يكتب لهما النجاح دون الاستثمار في الثقافة السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في بعدها المؤسساتي/الإجرائي، فصيرورة الدمقرطة تستوجب وتسترعي استحضار بعدها القيمي/الثقافي، الذي يشكل اللبنة/الأساس في تحصين العملية الديمقراطية خصوصا إذا تولد هناك اقتناع وإيمان راسخان لدى الصفوة/النخبة والمجتمع في التوافق حول ضرورة القطع مع مجمل الخلافات والصراعات الضيقة وتركها جانبا مع تغليب المصلحة العامة والانشغال بكل الأمور التي هي في صالح السير بسكة الديمقراطية نحو المسار الصحيح.

إن البناء الديمقراطي الحقيقي بحاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقبلية والعشائرية والإثنية والذوبان والتموقع في بوتقة الدولة الواحدة، بمعنى ترسيخ الجهود في سبيل تحقيق العيش المشترك وتحت سقف الديمقراطية التي تحفظ أيضا حقوق كل الأقليات والمذاهب والانتماءات لكن بالشكل الذي يزكي تيمات ومقومات الدولة الحديثة ويقطع مع الثقافة السلطوية بمختلف لبوساتها وتشكلاتها.

٧ – المراجع

١ - المؤسسة العسكرية.. وسر الاخفاء - عبد القادر فاروق .
٢ - أزمة الربيع العربي - عماد الدين أديب.
٣ - أزمة الحكم؟ - عماد الدين أديب.
٤ - أزمة النخبة السياسية! - عماد الدين أديب.
٥ - الطبقة الوسطى العربية! - عماد الدين أديب.

٦ - عصور النفاق - عماد الدين أديب.
٧ - أزمة المعارضة الإسلامية - عماد الدين أديب.
٩ - بين أوكرانيا وبلاد العرب.. إشكالية الانتقال الديمقراطي - عادل لطيفي.
١٠ - الأزمة المصرية.. مسلمات وخطايا - محمود عبد الهادي.
١١ - مصر والحاجة إلى عدالة انتقالية شاملة - عبد الفتاح ماضي. ١٢ - تحصين الثورة وتحصين الوعي بالثورة - محمد هنيد.
١٣ - الفيل - ثانية - في حجرة الثورة - عبد القادر فاروق .
١٤ - مصر: هل من توفيق بين الأمن والحرية؟ - مهى يحي.
١٥ - ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية - المنصف المرزوقي.
١٦ - كيف نتعامل مع الديمقراطية؟ - غازي التوبة.
١٧ - كيف نكون أحرارا؟ - منصف المرزوقي.
١٨ - الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في العالم العربي -مروان المعشر.
١٩ - اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر - إلهام عبد الحميد فرج.
٢٠ - بين الثورة والفوضى - عماد الدين أديب.
٢١ - رجال الحاكم - عماد الدين أديب.
٢٢ - من حماية قلة حكم (النظام) إلى حماية المؤسسات الدستورية - عبد القادر فاروق .
٢٣ - السيطرة المدنية في النظام الديمقراطي - عبد القادر فاروق .
٢٤ - المخابرات والتشريع الأمني من أجل أصلاح قطاع الأمن والدفاع.
٢٦ - نحو نموذج ديمقراطي أفضل - بشير عبد الفتاح.
٢٧ - الديكتاتورية الديمقراطية كما تريدها أمريكا - المصدر: مركز التأصي للدراسات والبحوث.
٢٨ - الربيع العربي: الموجة الثالثة! - عماد الدين أديب.
٢٩ - مصر إلى المجهول وخارج التاريخ - فهمي هويدي.
٣٠ - الفرصة الضائعة: السياسة وإصلاح الشرطة في مصر وتونس - يزيد صايغ.
٣١ - هل ما زال الإسلام السياسي شرطا في تأسيس الديمقراطية؟ - زهير إسماعيل.
٣٢ - أفق مفتوح نحو مصالحة وطنية تاريخية - راشد الغنوشي .
٣٣ - أزمة النموذج المعرفي السياسي العربي - أنس الفيتوري .
٣٤ - الأمن القومي العربي - عبد الستار قاسم .
٣٥ - حتى لا تتكرر التجربة التونسية - سهيل الغنوشي.
٣٦ - الدور الاقتصادي للدولة في المفهوم الإسلامي - عبد الحافظ الصاوي.
٣٧ - رغم الثورات التي نتجت عنها.. الخصخصة مستمرة - سلامة كيلة.
٣٨ - ناجي الغزي، "مفهوم الوعي السياسي"، انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.alrayy.com/473.htm

٣٩ - طه مطر ظلال فراج، "التنشئة السياسية وخصائص الشخصية، كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت"، ص٧، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم النفس، مصر، انظر الرابط الإلكتروني التالي:

www.arts.zu.edu.eg/.../علم%٢٠نفس%٢٠السياسي.pdf

٤٠ - تقرير حول "العرب بين ثقافة الديمقراطية وثقافة التسلط".

٤١ - خيري عبد الرزاق جاسم، "الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية"، مقال منشور على موقع:

http://www.ahali-iraq.com/printarticle.php?id=139&p9=index

٤٢ - العلمي عبد القادر، في الثقافة السياسية الجديدة، (منشورات الزمن، الطبعة الثانية، ٢٠١٣)، ص٤٣/٤٤.

٤٣ - عبد العظيم محمود حنفي، النظم السياسية ومأسسة العملية السياسية، انظر الرابط الإلكتروني: minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485

٤٤ - الدولة "الساقطة".. ساقطة - عبد الله البريدي .

تم في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥ الموافق ٦/ ٨/ ١٤٣٦.